

إندونيسيا من الاستقلال إلى مخاطر التفكيك

د. محيي الدين محمد قاسم

تعتبر إندونيسيا أكبر دولة إسلامية، ورابع دولة في العالم من حيث عدد السكان، وبها أكثر من نصف عدد سكان "الآسيان"، وهي أغناها بالموارد الطبيعية، فضلاً عن موقعها الجغرافي المتميز ما بين المحيط الهندي والمحيط الهادى، على مساحة تتجاوز ثلاثة آلاف ميل، تتقاسمها أكثر من ثلاثة عشر ألف جزيرة، كما أنها أكبر دولة أرخبيلية في العالم، تتحكم في مجموعة من المضائق الإستراتيجية، ذات الأهمية المتناهية للحركة البحرية والتجارية، الأمر الذى يجعلها - بحق - مفتاح المنطقة، وقائداً طبيعياً فيها، ومساهمياً رئيسياً في استقرارها وتطورها.

ولقد تمتعت ممالك جاوة وسومطرة وغيرها بالحضارة والمدنية لألفى سنة، ووصل إليها الإسلام مبكراً مع التجار المسلمين، الذين سعوا إليها طلباً لتجارة البهار، حتى سموها بـ "جزر البهار"، وانتشر الإسلام هناك، مكوناً ممالك وإمبراطوريات كبرى حرصت على إضافة صفة "دار السلام" إلى لقبها، يمثل حرصها على جهاد الممالك الوثنية المجاورة، محولة ما بين آسيا وأستراليا إلى محيط إسلامي متميز، نجده واضحاً في إندونيسيا، وماليزيا، وبروناي، وجنوب تايلاند، والفلبين، وغيرها من التجمعات ذات الوجود الحضارى الحيوى في الوقت الراهن^(١).

ولهذه الاعتبارات، قاومت إندونيسيا المدَّ التبشيري والاستعماري الأوروبي ابتداء من القرن الخامس عشر، حينما بدأت هولندا والبرتغال في بناء مستوطناتها هناك، والتي عاشت في البداية في كنف الممالك الإسلامية، وتحت رعايتها، ثم استغلت التطاحن فيما بينها في تحويل جنوب شرقى آسيا إلى ممتلكات خاصة بشركة الهند الشرقية الهولندية، رغم المقاومة الشديدة، والتي لم تنقطع حتى نالت إندونيسيا استقلالها عام ١٩٤٩.

واجتمع مجلس شورى مسلمى إندونيسيا Masjumi في أبريل ١٩٤٥، والذي كان يضم ممثلى نخبة العلماء، والمحمدية، وشركة الإسلام، بقيادة العلامة هاشم عشرى وعبد القادر مذكر (الذى مثّل مسلمى إندونيسيا في المؤتمر الإسلامى الأول بالقدس عام ١٩٣١)، وكان أحمد سوكارنو جزءاً من هذا الكيان الجديد^(٢).

ومن خلال اجتماعها الأول، وضعت اللجنة - التى عرفت باسم لجنة ال ٦٢ - أسس الهوية المستقبلية للدولة ومبادئ "البانثيسلا" الخمسة، والتى أعاد سوكارنو صياغتها، بعد أن نسخ منها "شرط جاكرتا"، وهو النص على أن الإسلام هو الدين الرسمى للدولة، ووجوب أن يكون رئيسها مسلماً؛ أملاً في ضم

سائر أقطار وجزر الأرخيبيل، التي قد تخشى من هذه الصبغة الإسلامية الواضحة للدولة، وهو ما شكل بداية القطيعة بين التيارين القومي والإسلامي في بناء الدولة.

وبعد استسلام اليابان، أعلن أحمد سوكارنو خطة استقلال إندونيسيا في ١٧ أغسطس ١٩٤٥، وتشكيل حكومة مؤقتة لإدارة البلاد، لحين إجراء انتخابات عامة، وظلت إندونيسيا في كفاح مسلح ضد هولندا التي استعادت نفوذها على بعض الجزر عقب انتهاء الحرب وحتى عام ١٩٤٩ حينما وافقت هولندا على نقل سيادتها على المناطق إلى "الولايات المتحدة الإندونيسية"، كما كان اسمها في السابق، ولتصبح العضو الستين في الأمم المتحدة عام ١٩٥٠.

وقد مرت إندونيسيا بعدد من المراحل المرتبطة بالمؤسسة الرئاسية؛ حيث يؤرخ للمرحلة الأولى بحكم سوكانو وحتى عام ١٩٦٥، حيث شهدت في الخمسينيات نوعاً من الديمقراطية البرلمانية الهشة، وتعاقب الحكومات الائتلافية التي لا تلبث طويلاً في الحكم، ثم أخذ سوكارنو بما يعرف بـ "الديموقراطية المنقادة" ومشاركة الحزب الشيوعي في الحكم، فضلاً عن أخذه بمبادئ عدم الانحياز، والطموح لقيادة العالم الثالث، منذ انعقاد المؤتمر الأول للحركة على أراضيها عام ١٩٥٥.

على حين استمرت المرحلة الثانية أكثر من ثلاثة عقود، بدأت باختيار الجنرال سوهارتو رئيساً للبلاد، وتبنى "النظام الجديد" الذي شكّل ملامح التطور في كل المجالات، وتم التجديد له لفترات متعددة، وإن اضطر للاستقالة في ٢١ مايو ١٩٩٨ بعد ثلاثة شهور فقط من اختياره لولاية سابعة، لظروف الأزمة المالية الطاحنة، والتي أفقدت الروبية ٧٠% - ٨٠% من قيمتها أمام الدولار؛ حيث انهار النظام البنكي والائتماني، وتزايدت المطالب الشعبية بالتغيير والديموقراطية^(٣).

أما يوسف حبيبي^(٤) فقد شكّل المرحلة الانتقالية التي مهدت -عبر مجموعة من الآليات والوسائل، والسياسات- لإجراء أول انتخابات ديمقراطية في البلاد في ٧ يونيو ١٩٩٩، لاختيار (٤٦٢) عضواً، فضلاً عن تعيين (٣٨) للمؤسسة العسكرية، والتي فاز فيها حزب النضال من أجل الديمقراطية بزعامة ميحاواتي (ابنة الزعيم سوكارنو) بحوالي ٣٤% من مجموع الأصوات العامة، وفاز حزب جو لكار- الذي كان يمثل الحكومة في المراحل السابقة ويحظى بما يزيد على ٧٠% من الأصوات- على ٢٢,٥%، وحصلت أحزاب الوسط الإسلامية بقيادة أمين رئيس على ٢٣%، وحزب اليقظة القومية بزعامة عبد الرحمن واحد على ١٢,٦%.

ثم اجتمع المجلس الاستشاري في أكتوبر ١٩٩٩، من جميع أعضاء البرلمان الخمسمائة، فضلاً عن ١٣٠ عضواً يمثلون المجالس التشريعية الإقليمية، و(٦٥) للجماعات الخاصة، وظلت النتيجة متأرجحة بين ثلاثة مرشحين، وحسمت في ٢٠ أكتوبر لصالح عبد الرحمن واحد، الرئيس السابق لجمعية لجمعية نخبة العلماء الإسلامية، والتي تضم في عضويتها ما بين (٣٠ - ٤٠ مليوناً)، ليصبح الرئيس الرابع لإندونيسيا، وأول

رئيس يتم انتخابه في المرحلة الديمقراطية الراهنة، واختيار ميحاواتي نائبة له لفترة رئاسية تنتهي عام ٢٠٠٤^(٥).

ولهذا، تزايدت الآمال في أن تنجح إندونيسيا تحت قيادتها الجديدة أن تقدم نموذجاً للعلاقة ما بين الهوية الدينية والتسامح في إطار من الليبرالية الاقتصادية والسياسية، بل ينظر إلى "واحد" زعيم نهضة العلماء على أنه نموذج إسلامي للعلاقة ما بين الديمقراطية والإسلام، وأن إندونيسيا هي الدولة الثانية - بعد إيران - التي يتسلم فيها رجال الدين مقاليد السلطة.

لكن اقترنت كل هذه التطورات السياسية، والمرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، بأزمة اقتصادية حادة، ابتداءً من الانهيار الآسيوي الكبير عام ١٩٩٧، ثم نمو الاتجاهات الانفصالية ما بين الأقاليم، والتي كانت بدايتها في إجراء استفتاء تيمور الشرقية في ٨ من أغسطس ١٩٩٩، حين قررت أغلبية سكانها الاستقلال عن إندونيسيا، وشكّل هذا في رأي البعض مقدمة لسلسلة أخرى من المطالبات، والانشقاقات في الجسد الإندونيسي، بما قد يؤدي إلى تفكيكه، وطرح المخاطر المترتبة على هذا الانهيار والتفكيك على المستويين القومي والإقليمي.

ونلاحظ تزايد الكتابات الأكاديمية عقب فشل السيطرة على الأزمة المالية، ثم رحيل رجل إندونيسيا القوى سوهارتو على النمط الذي شاهدناه في نماذج انهيار أوروبا الشرقية، ثم الاضطرابات التي أعقبت استفتاء تيمور الشرقية، وحلول قوات دولية متعددة الجنسيات هناك التي أضحت تؤكد على أن أكبر دولة إسلامية على وشك الانشطار والتفكك، وأن انفصال تيمور الشرقية - بالملايسات التي أحاطت به من عوامل خارجية وتعاضم الدور الإقليمي لأستراليا - هو بداية انقراض العقد^(٦).

فقد شكلت تيمور - في رأي البعض - نموذجاً قابلاً للتكرار، حسب نظرية التابع أو الدومينو، خاصة مع تشابه الظروف والعوامل مع أقاليم أخرى، وأن اتباع تلك الأقاليم - وبخاصة آتشيه وإيران جابا (بابوا) وكالمنتان - حُطى تيمور الشرقية، سوف يهدد ليس التكامل القومي للدولة فحسب، وإنما يهدد الاستقرار الإقليمي ككل، ويخلق ثقباً أسود هائلاً في جنوب شرقي آسيا، يتوزع في إطاره أكثر من مائتي مليون نسمة، على مجموعة متناثرة من الجزر المستقلة ذات السيادة، والقادرة على خلق مزيد من الاضطراب الإقليمي، لسنغافورة، وماليزيا، وتايلاند، والفلبين.

بل هناك من الكتاب من أكد على أن هذه المناطق والأقاليم هي التي سوف تقرر مصير الدولة، والتي وإن استطاعت أن تبقى موحدة بعد انفصال تيمور الشرقية، فلن يمكنها ذلك بعد انفصال غيرها من المناطق، وأن علينا أن نتوقع حدوث كارثة في حالة تكرار النموذج^(٧).

وفي حقيقة الأمر، فإن مشكلة الاتجاهات الانفصالية داخل إندونيسيا، وتقرير احتمالات تفكك الدولة، أو صناعة تفكيكها، يجب تناولها ضمن إطار تحليلي أوسع بكثير من الأوضاع الراهنة، كما يجب

أن يكون النموذج الإندونيسي محلاً لاختبار مدى إمكان تكراره في بلاد إسلامية أخرى، تحيا ظروفًا مشابهة أو قريبة من الظروف التي تجرى فيها صناعة أخبار إندونيسيا.

ومن نافلة القول، أن تناولنا للاتجاهات الانفصالية يجب أن يضم بالتأكيد اعتبارات الميراث التاريخي، والهويات الإثنية، والروابط الدينية والحضارية، والخبرات الاستعمارية، والموقع الجغرافي، وأن الأمر يتعدى مسألة أقلية تتعرض للاضطهاد، بقدر ما هو تعبير عن معضلة المجتمعات متعددة الأعراق، في العالم الثالث ككل، أو بالأخص في المجتمعات الإسلامية، التي حافظت على وجود "الآخر" المختلف دينيًا وحضاريًا، بوحى من دينها، ولم تتبع الأسلوب الأوروبي أو المسيحي في إبادة "الآخر"، حتى لو لم يكن مختلفاً من الناحية العرقية أو الدينية، مروراً بالأزمة الاقتصادية، والتحول الديمقراطي، فضلاً عن وجود عامل خارجي، يلعب دوراً حيوياً في استغلال سمات ومقومات الأزمة الداخلية.

وبالتالي، فإن رصد التطورات الراهنة في إندونيسيا، وتقدير حجم مخاطر الانشطار التي تتعرض لها، يكون من خلال طرح مجموعة من التساؤلات، ابتداء من أهمية نموذج تيمور الشرقية في تحديد مخاطر التفكيك، والظروف التي قادت إلى تشكيل وصناعة هذا النموذج، وهل هناك نماذج أخرى تحتوي على بعض، أو كل سمات النموذج الإندونيسي؟ وما هي المبررات التي تقدم، إما لتأكيد تكرار النموذج، أو لنفي التتابع رغم تشابه الظروف؟ وماذا عن السياسات الإندونيسية الراهنة التي حاولت معالجة الاتجاهات الانفصالية على المستويات الدستورية، والسياسية، والاقتصادية؟ وانتهاء بتقدير حجم المخاطر الراهنة في ظل عدم الاستقرار السياسي، واحتمالات عزل الرئيس في أغسطس القادم.

أولاً: نموذج تيمور الشرقية:

في القرن السادس عشر وصل البحارة البرتغاليون والهولنديون إلى شواطئ جزيرة تيمور، وأخضع الشطر الشرقي منها للاستعمار البرتغالي على حين أخضع الغربي لاحتلال هولندا، وتم توقيع مجموعة متتالية من الاتفاقات بين القوتين الاستعماريتين في أعوام ١٨٥٩ و ١٨٩٣ و ١٩١٤، لوضع الحدود التي فصلت بين شطري الجزيرة، لَمَا يقرب من خمسمائة عام، بما يعنيه ذلك من اختلاف في الأجناس والميراث التاريخي واللغة، وغيرها من العناصر التي يمكن أن تشكل وحدة الجزيرة فيما بعد.

وعقب استقلال إندونيسيا، تم إنهاء الاحتلال الهولندي على الشطر الغربي الخاضع لها في تيمور، وانضمت تيمور الغربية إلى الجمهورية الإندونيسية منذ الاستقلال، على حين استمرت البرتغال تمارس احتلالها لتيمور الشرقية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من إقليمها، حسب دستور عام ١٩٣٣، ورفضت

الاعتراف لتييمور- ولا لأى من مستعمراتها الأخرى في إفريقيا وآسيا- بالحق في تقرير المصير، بل قاومت تطبيق الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة، المتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى. لهذا دأبت الأمم المتحدة- في توصياتها وقراراتها المتلاحقة- على إدانة سلوك البرتغال الاستعمارى وموقفها الراض لحق تقرير المصير، ومطالبة أعضاء الجماعة الدولية بالامتناع عن تقديم أية مساعدات للحكومة البرتغالية من شأنها مساندها في قمع الشعوب الخاضعة لاحتلالها: (قرار مجلس الأمن ١٨٠ (١٩٦٣)، ١٨٣ (١٩٦٢)، ٢١٨ (١٩٦٥)، ٣١٢ (١٩٧٢)، ٣٢٢ (١٩٧٢)، وتوصيات الجمعية العامة أرقام ٢٢٧٠، ٢٣٩٥، ٢٥٠٧).

ولكن لم يحدث تغيير في سياسات البرتغال إلا بعد نشوب ثورة داخلية في إبريل ١٩٧٤، بسبب الحلول العسكرية التى اتبعتها الحكومة ضد أنجولا، وموزمبيق، وغينيا بيساو، وفقدتها السيطرة على كل هذه المستعمرات، الأمر الذى فرض عليها تغيير الدستور، والنزاهة الحكومة بضرورة التوصل إلى تسوية سياسية، خاصة القانون الدستورى رقم ٧ / ١٩٧٤، الذى اعترف للمستعمرات بالحق في تقرير المصير، وقد رحبت الجمعية العامة بهذا التوجه الجديد في التوصية رقم (٣٢٩٤).

أما الموقف السياسى داخل تيمور الشرقية في عام ١٩٧٤، فكان من الواضح وجود ثلاث قوى أساسية: حركة UDT التى كانت تؤيد في البداية بعض الذاتية بالتدرج، ثم الحصول على الاستقلال بعد فترة من الارتباط بالبرتغال، لكنها في النهاية اتبعت سبيل الانضمام إلى إندونيسيا؛ وجمهية FRETILIN التى سعت إلى الحصول على الاستقلال؛ وجمهية APODETI التى فضلت منذ البداية الانضمام إلى إندونيسيا، ثم انضمت الجبهتان الأولى والثالثة، في جمهية موحدة، عرفت باسم حركة مقاومة الشيوعية .MAC

وقد دخلت البرتغال في مفاوضات مع الجبهات الثلاث حول مستقبل الإقليم، وكانت الخيارات المتاحة هى الاستقلال أو الانضمام إلى إندونيسيا أو الاستمرار مع البرتغال، لكنها شجعت جمهية فرتلاين على عمل اضطرابات واسعة النطاق، أتبعها بالانسحاب من "ديلى" ذاتها في أغسطس ١٩٧٥، ثم غادرت المنطقة في ٨ ديسمبر ١٩٧٥ إلى غير رجعة.

ذلك أن الجبهات المؤيدة للتكامل مع إندونيسيا قد دفعت فرتلاين إلى إعلان استقلال الإقليم في خطوة يائسة، والقيام بمحاولة فاشلة للاستيلاء على الحكم في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥، الأمر الذى استدعى تدخل القوات الإندونيسية، للحفاظ على النظام داخل الجزيرة، بعدما تركتها البرتغال نهباً للفوضى والاضطراب، وهو ما تأكد في ٣١ مايو ١٩٧٦ حينما اجتمع برلمان تيمور الشرقية في ديلى بحضور مراقبين من الهند، وإيران، وماليزيا، ونيوزيلندا، ونيجيريا، والسعودية، وتايلاند، للمطالبة بضم الإقليم

لإندونيسيا، وهو القرار الذى صدّق عليه مجلس شورى الشعب فى ١٦ يوليو وأصبحت من ثم الولاية رقم (٢٧).

وقد اعترفت دول كثيرة بهذا الضم، ومنها على سبيل المثال: بنجلاديش، والهند، والعراق، وإيران، والأردن، وتايلاند، والولايات المتحدة، ونيو غينيا، والفيليبين، وسنغافورة، وسورينام، والسويد، والمغرب، وأستراليا، والتي يهمننا موقفها من هذا الضم؛ حيث عقدت مع إندونيسيا معاهدة لتحديد الرصيف القارى بين الدولتين فى مايو ١٩٧١ ثم أكتوبر ١٩٧٢، وبالطبع تركت الحدود الملاصقة لتيمور الشرقية دون تحديد لخضوعها آنذاك للاستعمار البرتغالى، وهو ما أوجد فجوة سميت فيما بعد بفجوة تيمور Timor Gap، تركت لحين تقرير الوضع النهائى للإقليم.

بتعبير آخر فإن معاهدة ١٩٧١ وضعت الحدود فى بحر أرافورا وإيربان الغربية (باعتبارها إقليمياً تابعاً لإندونيسيا) شرقى خط ١٣٣، وأن اتفاقية ١٩٧٢ وضعت الحدود ما بين أستراليا وجزيرة تامنير التابعة لإندونيسيا غربى خط ١٢٧، وأن الخطين تركا فيما بينهما مساحة تقدر بحوالى (١٢٠) ميلاً بحرياً، قبالة سواحل تيمور الشرقية، دون تحديد.

وبعد أن تمّ ضم الإقليم إلى إندونيسيا، بدأت المفاوضات مجدداً بين الطرفين اعتباراً من عام ١٩٧٩، وتم التوصل إلى اتفاقية تيمور فى ديسمبر ١٩٨٩، التى حددت منطقة التعاون المشترك فيما بين الدولتين قبالة سواحل تيمور الشرقية، بما يؤكد الاعتراف القانونى بضم الإقليم لإندونيسيا، لكن البرتغال دأبت منذ عام ١٩٨٥ - بزعم أنها دولة الإدارة- على الاعتراض على سلوك أستراليا ومفاوضاتها حول تيمور، وأنه من المفروض أن تتفاوض معها هى وليس إندونيسيا فى أي أمور تتصل بالإقليم^(٨).

وذلك بالرغم من أن البرتغال قد انسحبت منذ عام ١٩٧٤ من المنطقة، ولم تعد تمارس أي اختصاصات فعلية، ولم تقم بمسئولياتها كدولة إدارة، ولم تتقدم بأي بيانات أو إحصائيات حول الإقليم للأمم المتحدة. ولهذا لم تشر المنظمة منذ عام ١٩٧٦ فى تعاملها مع مسألة تيمور الشرقية إلى أن للبرتغال حقاً أو واجباً فى أن تدير الجزيرة كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتى، وأنه إذا كان التدخل العسكرى لإندونيسيا فى تيمور الشرقية، وضّمها إليها منذ منتصف ١٩٧٥ لم تصدق عليه الأمم المتحدة، فلا يوجد سبب يفترض أن البرتغال- منذ ذلك التاريخ- قد كان لها واجبات وحقوق دولة الإدارة على تيمور الشرقية باعتبارها إقليمياً غير متمتع بالحكم الذاتى.

إلا أن يوسف حبيبي- فى سعيه لامتنصاص الضغوط الدولية- قَبِلَ أن يدخل فى مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة مع البرتغال، بل وافق فى اتفاق ٥ مايو ١٩٩٩ معها على منح شعب تيمور الشرقية حق تقرير المصير، من خلال عقد استفتاء عام، يحدّد من خلاله الشعب ما إذا كان يفضل الاستمرار تحت الحكم الإندونيسى أو الاستقلال تحت وصاية الأمم المتحدة.

ولعلنا لا نتفهم أو ندرك حجم الضغوط التي تعرضت لها الرئاسة الإندونيسية، حتى تقبل التفاوض، ثم توقيع معاهدة دولية مع دولة ليست لها أي صفة في أمور تتعلق بأحد أقاليمها. فليست البرتغال بدولة إدارة، ولم تمارس تلك المهام أو المسؤوليات، لا وقت احتلالها للإقليم ولا بعده، فهي رفضت منذ البداية تطبيق الفصل الحادى عشر من الميثاق على مجمل مستعمراتها، ثم انسحبت من المنطقة دون أن تحاول نقل الاختصاص أو السلطة على الإقليم، ولم تعقد استفتاء يقرر من خلاله شعب تيمور الشرقية مصيره. فشتان ما بين الموقفين؛ لأن استفتاء تيمور الشرقية لو تم عام ١٩٧٤، لحسمت نتيجته لصالح الانضمام لإندونيسيا، واجتمع شطرا تيمور معاً تحت سيادة واحدة؛ ولهذا فضلت البرتغال عدم عقده، على حين أن عقد الاستفتاء عام ١٩٩٩ كانت نتيجته محسومة سلفاً لصالح الابتعاد عن الحكم الشمولى لإندونيسيا، عقب سلسلة من الانتهاكات التي استغلتها البرتغال وغيرها من الدول ذات المصلحة في تشويه طبيعة الحكم هناك.

كما أن التطورات اللاحقة في تيمور الشرقية جعلت أستراليا تراجع سياستها التقليدية التي تربط ما بين الأمن القومى الأسترالى والعلاقات الوثيقة مع إندونيسيا؛ حيث قررت حكومتها ضرورة تبني توجه جديد نحو مسألة تيمور، وفي يناير ١٩٩٩ أعلنت أستراليا أن الوضع النهائى لتيمور يجب أن يتحدد في ضوء اختيارات شعبها وحقه في تقرير المصير، وهو ما يعكس تراجعاً كاملاً عن السياسات، التي قامت على الاعتراف القانونى بضم الإقليم إلى السيادة الإندونيسية.

ثم كانت لأستراليا المساهمة الفعالة والرئيسية في عمليات وحدة الأمم المتحدة هناك، وقامت بتمويل اللجان الانتخابية لاستفتاء ٣٠ أغسطس بكل مواردها واتصالاتها، وشكلت القوات التي ساهمت بها في تيمور الشرقية أكبر التزام إقليمى لها، بل قام هيوارد بزيارة جنوده هناك في ٢٨ من نوفمبر ١٩٩٩ كأول زيارة لرئيس وزراء أستراليا للجنود المحاربين منذ حرب فيتنام عام ١٩٦٦^(٩).

ثانياً: احتمالات تكرار نموذج تيمور الشرقية:

لعل افتراض انشطار إندونيسيا ليس وليد الظروف الراهنة، فحتى منذ أيام سوكارنو- والذى كان يرى إمكان توحيد سلسلة الجزر الواقعة بين قارتى آسيا وأستراليا- كان هناك عدد كبير من المراقبين الذين يتشككون في ذلك؛ سواء بالنظر إلى الانتشار الجغرافى، أو الطبيعة الأرحيبية، أو التنوع الإثنى والاقتصادى المعقد، وهو الأمر الذى يصعب من تصور إمكان قيامها كوحدة قومية بالمعنى المعروف. لكن هناك مجموعة من الظواهر الحديثة ذات البعد الخارجى، والتي دعمت افتراض انشطار إندونيسيا في نهاية القرن الماضى، منها على سبيل المثال أن الجماعة الدولية قد أضحت أكثر تعاطفاً اليوم مع وجود

الدول الصغرى أكثر مما كان عليه الحال عند استقلال وتكوين إندونيسيا، وأن رأى العام العلمى أصبح أكثر وعياً وتقبلاً بأن كل سمات الوحدة الإندونيسية لا يجب أن تبقى مصونة ومشروعة، وأن هناك مطالب مزيرة لبعض الأقاليم بالانفصال، وأن الأقاليم التى لم توصف فى السابق على أنها مستعمرات (أى لم تمارس حقها فى التحرر من الاستعمار، أو تخضع لوصاية الأمم المتحدة) يجب فتح الباب أمام حقها فى تقرير المصير، خاصة فى حالة تعرضها للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التى تمارس ضدها بصفتها تلك.

هذا فضلاً عن مجموعة أخرى من العوامل ذات البعد الداخلى، التى تنامت خلال حقبة التسعينيات لتعكس تزايد وعى المناطق والأقاليم بالذاتية وبحقها فى تقرير المصير، والتحرر من الاستغلال الاقتصادى وانتهاكات حقوق الإنسان، ومن ثم الحاجة إلى وضع تصور جديد لعلاقة المركز بالأطراف، وإلا فالانفصال وتكوين دول مستقلة.

فإذا ما بدأنا بالمتغيرات الدولية ذات التأثير الأضعف على الأزمة هناك، والمتعلقة بتوجهات الجماعة الدولية نحو إضفاء الطابع الملزم للكافة لحقوق الإنسان وبالأخص الحق فى تقرير المصير من ناحية، وانحياز النظم التسلطية القائمة فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية بافتراض وجود عناصر للتشابه أو التماثل من ناحية ثانية.

فمن ناحية أولى يلاحظ أن الجماعة الدولية كانت تميل إلى تفضيل بناء الدول الاتحادية الكبرى، حتى إن وقائع توحيد ألمانيا وإيطاليا قد نُظر إليها على أنها تطورات إيجابية تعكس تطلعات ورغبات الشعبين، أو إنشاء مجموعة من الدول الاتحادية داخل أوروبا عقب الحرب العالمية الأولى مثل يوغوسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، أو خارج أوروبا فى كل من كندا وأستراليا وجنوب أفريقيا؛ تمهيداً لضمها إلى تكوينات موحدة شبه مستقلة.

وبالطبع، فإن الدول الصغرى ظلت موجودة فى النظام السياسى الأوروبى، لكنها ظلت تعكس الأسس التاريخية لانقسام الأسر الملكية، أو مجرد مناطق عازلة بين ملكيات متناحرة؛ ولهذا ظلت كل واحدة منها على ارتباط وثيق - لدرجة التبعية - بدولة من جيرانها الكبار، وليست تعبيراً عن نموذج ما فى بناء الدولة القومية داخل أوروبا، ولم يتم أخذها بجدية كنموذج للقياس حين سعت القوى الأوروبية لإنهاء استعمارها عقب الحرب العالمية الثانية.

فبريطانيا على سبيل المثال سعت إلى تكوين كيانات موسعة فى الهند الغربية وشرقى أفريقيا وروديسيا وماليزيا، وضمت الأجزاء البريطانية من الصومال والكاميرون إلى نظيراتها الخاضعة للاستعمار الفرنسى أو الإيطالى، وهى كلها تصورات تعكس القناعة الأوروبية بأن فاعلية الحكومة تنبع عن الحجم الكبير، وحتى

الأمم المتحدة حينما قررت مبدأ الحق في تقرير المصير اعتبرت الانضمام إلى كيان أكبر إحدى وسائل تحقيق الحق وإنجازه.

وهذا الافتراض الذى يربط الحجم بالفاعلية قد تعرض للتحدى فى الستينيات، بعد ظهور مجموعة من الدول الصغرى، ولكن هذا التحدى لم يعكس تحولاً فى الرأى العام، وإنما كان نتيجة أن هذه الكيانات الصغرى كان ينقصها وجود أى أقاليم مجاورة لها يمكنها أن تتحد معها أو تنضم إليها، مثل ساموا الغربية عام ١٩٦٢ وغامبيا عام ١٩٦٥.

ولهذا لا نجد قبل التسعينيات سوى أمثلة بسيطة للغاية لاعتراض دولى بانشطارات دول قائمة. فرغم الاعتراف بأن الأجزاء الشرقية من باكستان، لم ينظر إليها أبداً على أنها جزء لا يتجزأ من دولة باكستان، فإن الاعتراف الدولى بينجلاديش عام ١٩٧١ سرعان ما حدث بسبب الضغوط الغربية، خاصة أن جناحى باكستان يفصل بينهما نطاق أرضى واسع، لا ينتمى إليهما بالضرورة.

وكذلك يجب النظر إلى انسحاب سنغافورة من الاتحاد المالىزى عام ١٩٦٥ بعد عامين من الانضمام للاتحاد من نفس الزاوية؛ لأن وضع سنغافورة فى الاتحاد كان غير مستقر؛ لأنها دخلته بعدما تكوّن، ولم تساهم فى تأسيسه، واحتفظت لنفسها بدرجة من الذاتية أعلى من غيرها من ولايات الاتحاد، خاصة أن سكانها بأصوهم الصينية، لم يكن من السهل عليهم تقبل المواطنة المالىزية.

ومن ناحية ثانية، فمما لا شك فيه أن انشطارات الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا قد طرحا التساؤل حول مستقبل إندونيسيا عقب إجبار سوهارتو على التخلي عن الحكم؛ لأن كلتا الدولتين كانت تحظى بإدارة فاعلة للتنوع الإثنى، ولكن بمجرد حدوث أزمة فى القيادة المركزية توزعت الدولتان أنقاضاً وشيعاً؛ ولهذا توقع المراقبون حدوث أزمة شبيهة بأزمة الثقة تلك، فى نهاية عهد سوهارتو، خاصة مع وجود قدر كبير من التشابه أو المماثلة من حيث درجات عدم التكامل القومى أو فيما بين المناطق والأقاليم، وبالذات فى تيمور الشرقية وآحة وكالمنتان وبابوا وغيرها، وإن كان لا يمكننا بالطبع تصور أن استقلال تيمور الشرقية سوف يقود بشكل تلقائى إلى استقلال بابوا أو آحة وأخيراً تفكك سائر إندونيسيا.

ومع ذلك فهناك مَنْ يؤكد على أن مخاطر التفكك على النموذج السوفيتى أو الأوروبى غير قائمة أو خطيرة، وأن هذا يعتمد على أمور منها: أن إندونيسيا تفتقد فكرة الحدود الإقليمية الداخلية، ثم لا توجد أجندة سياسية جدية يمكن أن تشجع أو تدفع نحو عدم التكامل أو الاستقلال، وأن تيمور الشرقية نموذج غير قابل للقياس^(١٠).

ففيما يتعلق بفقدان الحدود الإقليمية الداخلية، فإن تتبعنا لحالات الانفصال فى شرقى أوروبا يؤكد على أن الأقاليم المنفصلة كانت تتمتع ولفترات طويلة بالحدود الفاصلة فيما بينها؛ حيث ساهم وجود الحدود فى بناء القومية المتميزة، وأضفى درجة عالية من المصادقية على ادعاءات بناء الدولة هناك، ولكن

في إندونيسيا قليلة هي تلك الحدود أو الخطوط الساحلية الفاصلة فيما بين الجزر ضمن ولاياتها رغم الطبيعة الأرخيبيلية الكاملة للدولة.

صحيح أن هناك عدداً قليلاً منها؛ سواء في بالي، أو جنوبي كالمنتان، وغربي سومطرة، وتيمور الشرقية، متجانسة إلى حد كبير من الناحية الإثنية، وتضفي مصداقية على بناء الدولة القومية هناك، غير أن المجموعات العرقية الكبرى تتوزع على عدد كبير من الأقاليم والولايات بشكل يصعب معه الفصل فيما بينها على أساس عرقى.

وهو أمر يمكننا تأكيده من خلال الخبرة الواقعية، حينما سعت هولندا - بعدما أعادت الاستيلاء على بعض الجزر عقب هزيمة اليابان - إلى خلق بديل سياسى لجمهورية إندونيسيا، التى أعلن سوكارنو قيامها منذ عام ١٩٤٥، وفى مواجهة الاتجاه القومى المتنامى فى جاوة وغيرها، عن طريق تكوين ائتلاف فيدرالى فى الأجزاء الخاضعة لاحتلالها.

لكن تكوين الائتلاف أثبت صعوبته من الناحية العملية؛ حيث برهنت الحدود على استحالة الفصل على أسس عرقية، واضطر الهولنديون إلى العودة إلى حدود الدول القديمة، التى كانت قائمة قبل استعمارهم للمنطقة فى أوائل القرن السادس عشر، فأصبحت الفكرة عبارة عن مجموعة من الإقطاعات والممتلكات الأسرية، التى كانت هولندا تجارها، وانتهت بعدم الفاعلية كبديل عن الجمهورية.

وبالطبع، فإن عدم وجود أو كفاية الحدود الإقليمية الداخلية لا يستبعد طبيعة الحال خيار التفكك، ولكنه يضع إندونيسيا فى ففة ومسار مختلفين، عن حيرة الاتحاد السوفيتى أو يوغوسلافيا؛ حيث يمكن إنشاء حدود وخطوط فاصلة جديدة؛ وإن كانت سوف تصبح عملية صعبة وعنيفة، كما حدث فى البوسنة والهرسك.

ومن ثم فإننا لا نستبعد احتمال وجود رؤية مقارنة لما سوف يحدث لإندونيسيا، ولكن هذا سوف يتطلب مجموعة أخرى من الظروف السياسية والاجتماعية غير التى أدت إلى انشطار الاتحاد السوفيتى أو يوغوسلافيا؛ لأنه لا يوجد داخل إندونيسيا عامل مهم آخر ساهم فى الصراعات السابقة، وهو وجود نظام صارم للتصنيف العرقى/الدينى، فهى لم تعرف تمييزاً رسمياً لسكانها، بل رفضت أن تطبق فئة السكان الأصليين على بعض القبائل الصغرى لديها، ولا تقوم الهوية بالأساس على اللغة أو محل الميلاد أو الدين أو لون البشرة.

وقد يكون من قبيل الحق القول بأن التنافسات الدينية/العرقية القائمة بين الإسلام والمسيحية قد تتزايد، وقد تكون سبباً للعنف فيما بين الجماعات العرقية، ولكن بالنظر إلى درجة التداخل الكبيرة فيما بينها، فإن التمييز لا يقبل - بشكل مباشر وحاد - أن يترجم إلى اتجاهات انفصالية.

كذلك يظل من المقبول أيضاً أن عدم وجود حدود إقليمية داخلية إنما يعنى عدم وجود أجندة سياسية لها اعتبارها، تشجع وتدعم الانفصال داخل إندونيسيا، وأن المشكلة التي واجهت هولندا في النصف الثاني من الأربعينيات ليست فقط وجود عدد قليل من الخطوط الطبيعية فيما بين المجموعات العرقية، وإنما الأهم هو عدم وجود أجندة سياسية تخدم هذا الغرض.

وهذه الحقيقة كانت واضحة كذلك طوال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي؛ حيث كانت إندونيسيا وبورما طوال تلك الفترة، ضحية سلسلة من أعمال العصيان الإقليمي، والتي تركت أجزاء كبيرة من الدولة خارج السيطرة المركزية لفترات متباعدة، ولكن بينما استهدفت حركات العصيان في بورما الانشقاق والخروج عن سيطرة القومية البورمية، فإن حركات العصيان داخل إندونيسيا كانت تستهدف في معظمها تغيير مكونات، أو سياسات الحكومة المركزية في جاكرتا.

وحتى حركة دار الإسلام، فإنها كانت ترغب في قيام دولة إسلامية على مجمل الأرخيبيل، ولم تُظهر أية رغبة في الأخذ بخيار باكستان: إنشاء دولة خالصة للمسلمين، بعيداً عن إطار العلمانية التي اتهمت به حكومة جاكرتا.

ومن ثم فإن حركات العصيان الإقليمي، رغم أنها وقعت في الجزر الخارجية الأبعد عن سيطرة المركز، فإنها لم تستهدف سوى تغيير حكومة جاكرتا، وليس الانفصال، وحتى في التسعينيات. ورغم التعاطف العالمي واسع النطاق مع الدول الصغرى، وحققها في تقرير المصير، فإن هذا التعاطف لم يزل ضعيفاً داخل إندونيسيا، بسبب الشك حول ظاهرة العولمة، وتأثيراتها المدمرة للمجتمع الإندونيسي، وأن الدولة لا زالت تمثل لهم حصناً ضد عدوان ومخاطر الخارج، وأنه بالنظر إلى خبرة السنوات القليلة الماضية فلا يوجد ما يدعم الافتراض بأنهم سوف يكونون في حال أفضل، في حالة تفكيك إندونيسيا.

ثالثاً: نموذج آجة دار السلام:

رغم تأكيدنا على أن نموذج تيمور الشرقية غير قابل للقياس، فإن غيرها من الأقاليم لا زالت تمتلك من الأسباب، ما يجعل منها نموذجاً قابلاً للتفجر في حالة فشل سياسات التحول الديمقراطي، واضطراب علاقات المركز بالأطراف؛ حيث يجمع ما بين تلك الأقاليم ذات النزعات الانفصالية أنها تقع في الجزر الخارجية البعيدة إلى أقصى مدى عن سيطرة المركز من ناحية، وأن هناك أطرافاً دولية تسعى لانتقاص الجسد الإندونيسي ابتداءً بها، وأنها أقاليم غنية بمواردها الاقتصادية، التي تشكل جزءاً كبيراً من موارد الدولة من ناحية ثانية، وأن انضمامها إلى إندونيسيا لم يكن - في بعض التوجهات الحديثة - بناء على

إرادتها الحرة، أو ممارسة لحقها في تقرير المصير من ناحية ثالثة، فضلاً عن وجود منظمات أو حركات انفصالية تسعى للحصول على الاعتراف الدولي بمطالبها على الإقليم.

فأجة/ سومطرة- على سبيل المثال- هي جزء من جزيرة سومطرة التي تقع في أقصى غربي الأرخبيل، وعلى مسافة تتجاوز (١٧٠٠) كم من جاكرتا، وهي تغطي مساحة (١٨٣) ألف ميل مربع، وتضم أكثر من مائة جزيرة صغرى، عبر ساحلها الغربي، ويبلغ عدد سكانها حوالي (٣,٨) مليون نسمة، وتقع على شواطئها الشمالية مضائق ملقا الإستراتيجية؛ ولهذا تسبب مطالب آجة بالانفصال، ليس فقط اضطراباً إقليمياً في الأرخبيل، وإنما تثير الاضطراب حول مضيق ملقا، خاصة لليابان التي تنقل ٨٠% من تجارتها وبترونها عبره، تسعى من ثم إلى فرض نظام المرور الحر عبر المضيق لهذا السبب^(١١).

وهي وآجة غنية بالبترول والغاز الطبيعي، وتشكل ١٣% من جملة الإنتاج القومي منهما، وأهم حقولها قاطبة هو حقول أرون الذي ينتج ما قيمته (٤) ملايين دولار يومياً، تذهب في معظمها إلى جاكرتا؛ حيث تمتلك شركة برتمان المملوكة للدولة نسبة ٥٥% من أسهمه.

وآجة واحدة من أقدم الأمم استقلالاً في تاريخ جنوب شرقى آسيا، وكانت القوة الكبرى والأكثر غنى في المنطقة، والتي حافظت على استقلالها حتى بعد احتلال هولندا لجاوة بثلاثة قرون، واستمر الاعتراف الدولي بها كدولة مستقلة، ولها علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول الأوروبية، ومنها: بريطانيا، وفرنسا، وهولندا، والبرتغال، والدولة العلية العثمانية.

والدليل على ذلك أن هولندا حينما أعلنت عليها الحرب في مارس ١٨٧٣، كانت تلتزم بقواعد القانون الدولي العام، وأن الدول الأخرى قد التزمت بجانب الحياد طبقاً لنفس القواعد عدا الدولة العثمانية، وإعلانات الحياد تلك الصادرة عن الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والنمسا/ المجر كانت حاسمة في تقرير وضع آجة كمملكة مستقلة تحظى بالاعتراف الدولي، بل إن الرئيس الأمريكي وقتئذ انتقد مطالبة هولندا بالوقوف إلى جانبها، وأعلن أن "واشنطن قد أصدرت إعلاناً رسمياً بالحياد في الحرب القائمة بين مملكة هولندا، ومملكة آجة دار السلام"^(١٢).

فما يميز آجة عن تيمور الشرقية أن الأخيرة أصبحت جزءاً من إندونيسيا عام ١٩٧٥ نتيجة للغزو العسكري بعد خمسمائة عام من الميراث الاستعماري المختلف، ولم تصبح الولاية رقم ٢٧ قبل عام ١٩٧٦، وهو ضم لم يَحْزُ على الاعتراف الدولي الكامل، رغم هذا هناك مطالبات داخل آجة بعقد استفتاء على نمط تيمور الشرقية، بل صرح "واحد" بأنه "إذا كنا فعلنا ذلك في تيمور؛ فلماذا نخشى منه في آجة؟" وإن كانت الانتقادات قد دفعته إلى إعادة تأويل هذا الكلام؛ لأن مصدر الخوف من استفتاء آجة على نمط تيمور الشرقية يكمن في أن آجة ولاية مسلمة طوال تاريخها، وصلها الإسلام قبل عام ١٢٩٠، وأصبحت سلطنة باساي (سومطرة دار السلام) مركزاً تجارياً كبيراً لنشر الإسلام حتى أطلق

عليها: "بوابة مكة الأمامية"، خاصة في عهد سلطانها العظيم "إسكندر مودا" الذي حكم في الفترة من (١٦٠٧-١٦٣٦)، وظلت سلطنة مستقلة لمدة خمسمائة عام تقريباً، ولم يمتد إليها الاستعمار الهولندي إلا بعد حروب مريرة بدأت عام ١٨٧٣، ولمدة أربعين عاماً، ولم تعلن هولندا على الإطلاق ضم آجة إليها حتى اضطرت للانسحاب عام ١٩٤٢ في حرب خلفت أكثر من مائة ألف شهيد من آجة، ولم تعد هولندا احتلالها من جديد عقب الحرب العالمية الثانية، كما فعلت في غيرها من المناطق.

وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩، عقدت هولندا التي لم تعد تسيطر على آجة اتفاقاً غير قانوني مع إندونيسيا، لنقل السيادة على آجة إلى الأخيرة، ولم يعقد أى استفتاء لشعب آجة، أو سومطرة، أو أى شعب هناك لمعرفة ما إذا كان يرغب في الانضمام إلى جمهورية إندونيسيا أو لا، ولم تتم أية محاولة للتحرر من الاستعمار في كل الهند الشرقية الهولندية.

وهناك من يدفع بأن الجماعة الدولية لم تعترف بالضم القسري لدول البلطيق، ضمن الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٠، وأنه لنفس السبب ولعدم مشروعية الضم الهولندي لأراضي سومطرة، وأنه ليس لديها أى اختصاص لنقل الاختصاص إلى إندونيسيا، فإنه يجب الاعتراف بأن آجة أو سومطرة دولة مستقلة، وأن تستعيد مكانتها ضمن الجماعة الدولية تماماً كما فعلت مع دول البلطيق.

وهكذا يتم طرح القضايا القديمة من أن اتفاقية ديسمبر ١٩٤٩، تخالف مبادئ الحق في تقرير المصير، وأنها وقعت بين دولتين ليس لدى أى منهما اختصاص قانوني بنقل السيادة، وأن أياً من الطرفين لم يكن يسيطر سيادته- وقت توقيع المعاهدة- لا من الناحية الفعلية أو الناحية القانونية على آجة.

حاصل القول، أنه بالرغم مما يردده البعض الآن من أن آجة قد حاربت للتحرر من الاستعمار الهولندي، وليس لتقع في قبضة الاحتلال الجاوي، فإن التاريخ يبدو واضحاً في أن آجة قد قبلت بمحض إرادتها الحرة أن تصبح جزءاً من جمهورية إندونيسيا عند الاستقلال، مع ضمانات "الوضع الخاص" وبحكم ذاتي واسع النطاق، اعترافاً بدورها الرائد في مكافحة الاستعمار. لكن ظهرت مجموعة من المشكلات في العلاقة ما بين الطرفين، تقودها أطراف متعددة، تسعى إلى الحرية الدينية أو المزيد من المساواة والتحرر من السيطرة الاقتصادية المركزية، أو الذين لديهم أجندة سياسية، أو الذين يجارون من أجل التحرر من انتهاكات حقوق الإنسان.

وكل كتلة من هذه القوى لها أجندة ومطالبات وأهداف مستقلة في علاقاتها مع جارتنا، ثم تأتي الاعتبارات السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية لتضيف أعباء أكثر على علاقة آجة بالحكومة المركزية. فأولى تلك القوى هي التي تسعى إلى تشكيل حركة دينية؛ لأن آجة التي كانت أولى الممالك سعيًا إلى نشر الإسلام في جزر الأرخيبيل، كانت تأمل أن تتبنى جمهورية إندونيسيا الإسلام ديناً رسمياً لها، لكن

سوكارنو الذى يسعى إلى تكوين دولة موحدة على أسس قومية انتقد مطالب العلماء بإنشاء دولة إسلامية، بل لم ينص فى الدستور على إلزام الشريعة ولا وجوب أن يكون ولى الأمر مسلماً. ورداً على علمانية الدولة، طالب شعب آجة بمنح الإقليم ذاتية خاصة بهم، وإزاء رفض السلطات المركزية تأسست حركة دار الإسلام، التى كانت ذات دعم كبير فى الأربعينيات والخمسينيات، وما زال أنصارها يمثلون إحدى القوى الأساسية التى تحدد علاقة الإقليم بجاكرتا، والتى أعلنت استقلال الإقليم عام ١٩٥٣، وإن كان التوفيق والوساطة قد أنهيا التمرد أو الثورة، وتم منح آجة مركز "الإقليم الخاص" منذ عام ١٩٥٩ بحكم ذاتى واسع النطاق فى الشؤون الدينية والتعليمية والعرف المحلى، وإن لم تف الحكومة بهذه المطالب^(١٣).

وحين تجددت الاضطرابات عام ١٩٧٦، نشأت حركة تحرير آجة Gerakan Acheh Merdeka بقيادة "حسن دى تيرو" وإعلان استقلال الإقليم فى ديسمبر ١٩٧٦، وبدأت حركة عصيان مسلح منذ عام ١٩٨٩، الأمر الذى فرض على جاكرتا اعتبار آجة "منطقة عمليات عسكرية" لمدة عشر سنوات (١٩٨٩ - ١٩٩٩)، ولم يتم رفع هذا الحصار قبل أغسطس ١٩٩٩.

وفى سبتمبر ١٩٩٩ ذهب عبد الرحمن واحد وأمين رئيس إلى آجة، لمقابلة علمائها للنظر فى مطالبهم بإجراء استفتاء للإقليم، خاصة جماعة HUDA (Himpunan Ulama Dayah) بقيادة مسلم إبراهيم، وهى منظمة تعليمية مكونة من (٥٥٠) من القيادات التعليمية، التى تطالب - مع طلابها الذين يطلق عليهم وصف "طالبان" أيضاً - بالحكم الذاتى واسع النطاق للإقليم، ورأى العلماء هذا متفق مع الجناح العسكرى لحركة تحرير آجة التى طالبت حكومة جاكرتا بضرورة إجراء استفتاء فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٩. ومع ظهور الموارد البترولية الضخمة للإقليم ظهرت مطالب أخرى؛ حيث كان معدل النمو فى الناتج المحلى لآجة عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ على التوالى ٩,٠٦% و ٨,١٥%، وهذا المعدل العالى يعكس إسهاماً أساسياً فى الاستثمارات المركزية والأجنبية، واستغلال الموارد الطبيعية للإقليم، خاصة حقل أرون الذى ينتج ثلث الغاز الطبيعى السائل لإندونيسيا، وتمتلك الدولة منه ٥٥% ثم ٣٠% لشركة موبيل ثم شركة استثمارية يابانية ١٥%.

وإذا كانت قيمة إنتاج أرون فى عام ١٩٩٨ أكثر من بليونى دولار، فإن آجه لم تستفد كثيراً منها؛ حيث تحصل جاكرتا على نصيب الأسد وترسل إلى آجه (٥) سنتات لكل دولار، الأمر الذى يصعد من مطالبات الإقليم بالاستقلال، أو على الأقل دخوله طرفاً مستفيداً فى المفاوضات حول استغلال موارده الطبيعية.

رابعاً: نموذج بابوا:

أما إيربان جايا أو وست بابوا فهي الموضوع الأقدم لحق تقرير المصير في تاريخ إندونيسيا؛ لأنه أثناء المفاوضات مع هولندا رفضت الأخيرة تسليم هذا الجزء إلى إندونيسيا التي طالبت بالسيادة عليه، على أساس أنها ورثت الاختصاصات الهولندية على مجمل ممتلكات شركة الهند الشرقية، بما فيها بالطبع بابوا، وأن هناك روابط تاريخية بينهما قبل الفترة الاستعمارية.

وقد توصل الطرفان إلى اتفاق نيويورك عام ١٩٦٢؛ حيث نقلت هولندا سيادتها على الإقليم إلى إندونيسيا، بعد فترة إدارة مؤقتة للأمم المتحدة، من أكتوبر ١٩٦٢ - مايو ١٩٦٣، مع التزام إندونيسيا بموجب المادة ٣٨ بأن تأخذ في اعتبارها رغبات شعب بابوا الغربية، عن طريق عقد استفتاء لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في الاستمرار كجزء من إندونيسيا أو تكوين دولة مستقلة، وهو الاستفتاء الذي نظمه قانون الاختيار الحر عام ١٩٦٩م، وانتهى باستمرار الإقليم مكوناً الولاية رقم ٢٦ من الجمهورية الإندونيسية، وقبول الجماعة الدولية لهذا الاختيار، مثلاً في توصية الجمعية العامة رقم ٢٥٠٤ (٢٤).

ومع هذا فإن هناك مجموعة من العوامل قادت إلى اضطراب الإقليم، وجعله أحد الأقاليم المرشحة للانفصال، وهي تشابه إلى حد كبير مع آجة، أو غيرها من الأقاليم الأخرى، ولعل من أهمها الموارد الاقتصادية للإقليم، وظهور منظمات انفصالية تلقى دعماً من الخارج، وتشكك في مشروعية الانضمام إلى إندونيسيا، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي مارستها المؤسسة العسكرية في الفترة الماضية.

فالإقليم إيربان جايا أو بابوا الغربية يمثل الحائط الشرقي لإندونيسيا، بنفس الدرجة التي تمثل آجة حائطها الغربي، وهي الشطر الغربي من جزيرة غينيا الجديدة ثالث أكبر جزيرة في العالم، والتي تشكل دولة بابوا غينيا الجديدة شطرها الآخر، ويقدر عدد سكانها بمليون نسمة، يقيمون على مساحة (٣,٥٠٠) كم مربع، وإن كان ثلاثة أضعافهم من البروتستانت على عكس مسلمي آجة.

وتمتلك بابوا- في حوالي أربعة آلاف متر، في طبقات زرقاء وسوداء- أكبر احتياطي للذهب في العالم، يصل إلى (١١٩) مليون أوقية، بل إن حقل جراسبرج- المملوك لشركة Freeport-McMoran Copper & Gold يمتلك احتياطياً من الذهب يقدر بحوالي (٨٥) مليون أوقية، وأن ذهب جراسبرج يقدر بحوالي (٢١,٥) بليون دولار، وأن نفس الحقل يعد ثالث أكبر حقل في العالم للنحاس، باحتياطى قدره (٣٢) مليون طن، وقد بدأت الشركة عملها منذ عام ١٩٦٧م، بعد ٤ سنوات من إلحاقها بإندونيسيا؛ ولهذا يثار اليوم التساؤل حول مشروعية حصول الشركة على عقود التعدين، في الوقت الذي لم تكن تابعة فيه رسمياً لإندونيسيا، ولم يكن للأخيرة حق منح الشركة هذا الترخيص^(٤).

ويعرف الإقليم كذلك وجود منظمات انفصالية، أهمها منظمة: تحرير بابوا Organisasi Papua Merdeka التي تأسست عام ١٩٧٠م، بل أعلنت استقلال الإقليم في يوليو ١٩٧٢م، وهي تشكل في مشروعية قانون الاختيار عام ١٩٦٩م، وتطالب بعقد استفتاء على نمط تيمور الشرقية، وهو أمر عاجل نظراً للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هناك، وأن إندونيسيا تحاول تغيير التوازن السكاني عن طريق الهجرة^(١٥).

فهى بداية تشكل في مشروعية ضم الإقليم إلى السيادة الإندونيسية، وأن الإقليم لم يمارس حقه بعد في تقرير المصير، الذى يجب أن يستوفى مجموعة من الشروط، لعل أهمها: أن يكون الإقليم المنضم على درجة عالية من الحكم الذاتى، بمؤسسات سياسية حرة، وأن يكون لدى الشعب المقدرة الفعلية على ممارسة مسؤولية الاختيار، عبر الوسائل والآليات الديمقراطية، وأن الانضمام يجب أن يكون نتيجة التعبير الحر عن إرادة الشعب، بكامل وعيه وإدراكه لهذا التغيير في وضع الإقليم.

وهناك شكوك قائمة حول ما إذا كان استفتاء عام ١٩٦٩م قد استوفى هذه المتطلبات الأولية أم لا؛ لأن إندونيسيا قد أشاعت قبل الاستفتاء أنه مجرد إجراء شكلى توفى به التزاماتها طبقاً لاتفاق نيويورك، وأنها لن تقبل بأى بديل آخر سوى استمرار التكامل معها.

لكن- طبقاً لاتفاق نيويورك ذاته- كانت هناك مجموعة من المتطلبات، أهمها: أن يتخذ الاستفتاء الشكل المتعارف عليه، وأن يضمن مشاركة كل الشعب فرادى (التعبير الفردى عن الإرادة)، وأن يكون الأسلوب المستخدم في التعبير عن رغبات الشعب، طبقاً للممارسات الدولية.

وعندما أتى وقت اتخاذ القرار حول أسلوب الاستفتاء، كان من رأى ممثلى الأمم المتحدة هناك أن الأسلوب التقليدى المتعارف عليه للممارسة الديمقراطية- وهو صوت لكل فرد- قد لا يفيد كثيراً في المناطق الريفية، واقترحوا الأخذ بهذا الأسلوب في المناطق الحضرية فقط، على أن يؤخذ بأسلوب المشاورة الجماعية مع مجالس قبلية في المناطق الريفية، لكن السلطات الإندونيسية اتبعت أسلوب المشاورة الجماعية Musyawarah في سائر الإقليم، وهو أسلوب فعال إذا تعلق الأمر بإدارة شؤون القبيلة، لكن ليس له علاقة بالمتطلبات الأساسية التي اشتراطتها الأمم المتحدة لممارسة حق تقرير المصير.

وقد أقرت إندونيسيا ذاتها بأن أسلوب المشاورة يعجز عن الوفاء بمتطلبات الأمم المتحدة لحق تقرير المصير، لكنها بررت بأن الإقليم يضم أكثر الشعوب بدائية في العالم، وأنه من غير الواقعى تطبيق الآليات الديمقراطية التقليدية، والمتعارف عليها للتعبير عن رغباتهم، وهو أمر يؤخذ الآن ضد إندونيسيا؛ لأنه إذا كانت ظروف الإقليم البدائية لا تسمح لهم حتى بتطبيق أبسط وسائل التعبير عن الرأى؛ فمن باب أولى عدم مقدرة شعب الإقليم على اتخاذ قرار خطير ومصيرى بالانضمام إلى إندونيسيا.

وهكذا، يتم اليوم استغلال أخطاء القيادات العسكرية في الماضي، من قبل القوى الخارجية، وحتى الأمم المتحدة التي عبرت عن رأيها بأنه إذا كانت بابوا بهذه البدائية، فإن التعبير عن رغبات شعبها لا يكون في الانضمام الفوري لإندونيسيا، وإنما بالتطوير التدريجي للظروف الاجتماعية والاقتصادية وإنشاء مؤسسات وتجمعات سياسية- تحت إشراف أو وصاية الأمم المتحدة، أو من ينوب عنها من الدول القريبة ذات المصلحة في تطوير الإقليم- لحين وصولهم إلى مرحلة تمكنهم من التعبير عن حقهم في تقرير المصير.

وأخيراً، فإن سياسات الهجرة التي اتبعتها إندونيسيا إلى المناطق الغنية بالموارد الطبيعية قد عقدت من مطالبات بابوا بالنقاء العنصرى، الأمر الذى يضيف إلى التوترات العرقية والاجتماعية هناك بُعداً آخر.

وهكذا، يتم طرح الحق في تقرير المصير لشعب بابوا على نفس الخطوط التي شاهدناها في نموذج تيمور الشرقية، والتي يمكننا الإشارة إليها في العناصر التالية: أن شعب بابوا لم يعبر بإرادته الحرة عن حقه في الانضمام لجمهورية إندونيسيا، ولم يمارس حقه في تقرير المصير بعد، وأن شعب بابوا يمتلك ميراثاً تاريخياً مختلفاً عن سائر إندونيسيا؛ حيث لم تكن بابوا جزءاً من الإمبراطوريات التي قامت قبل الاستعمار، وأنه إذا كانت إندونيسيا قد استقلت عام ١٩٤٥ فإن بابوا قد أُجبرت على الانضمام عام ١٩٦٩، بعد ربع قرن من الاستقلال، وأن جزيرة بابوا منفصلة من الناحية الجغرافية عن الوطن الأم بما يطلق عليه المياه العميقة blue water.

كذلك، يتم الاستناد إلى حقيقة أن شعب بابوا يختلف من الناحية العرقية عن إندونيسيا، وأنهم ينتمون إلى الميلانيين الذين ينتشرون في جزر سليمان وفيجي وفانوتو، وأنه منذ الانضمام تعرض شعبها بشكل مستمر للتمييز على أسس عنصرية، وأن الحق في تقرير المصير لا ينطبق فقط على مواقف التحرر من الاستعمار، وإنما حيث توجد شعوب مختلفة ومتميزة من حيث العرق والثقافة والجغرافيا، وتعرض بشكل منتظم ومنهجي لانتهاكات حقوق الإنسان.

وبالطبع، هناك مرشحو آخرون يمتلكون بعض تلك المقومات التي شاهدناها لدى آجة وياپوا، منهم: رايو، وكالمنتان. فما يجمع بينهم أنها تقع على الأطراف، ولديها ثروات طبيعية مع سكان قليلين؛ الأمر الذى يجعل النخب المحلية تعتقد أنه من الأفضل أن يقتصر توزيع هذه الموارد على أهل الإقليم فحسب، وإن كان يلاحظ أن الاتجاهات الاستقلالية في رايو وكالمنتان الشرقية تنزع في الوقت الراهن أكثر نحو المزيد من الحكم الذاتى في إطار إندونيسيا.

والسلطات المركزية قلقة بالفعل من احتمال فقد عائد الموارد الطبيعية من آجة ورايو وياپوا وكالمنتان، وتسعى إلى وضع القوانين التي تكفل إعادة التوزيع، ما بين المركز والأقاليم، بما يرضى طموحها، وفي نفس

الوقت تسعى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد نحو التصنيع، بما يقلل من إسهام البترول والغاز الطبيعي إلى الناتج القومي الإجمالي.

وأخيراً، هناك جزر الملوك التي أثارت الاهتمام الدولي، وقادت الملاحظين إلى التحذير من انشقاقها، وإن كانت اتجاهات القتل والتدمير هناك لم تهدف إلى مناهضة جاكرتا بقدر ما كانت تعبيراً عن انهيار التوازن السياسى والاقتصادى بين المسلمين والمسيحيين هناك؛ حيث تنقسم ملقا إلى ولايتين: واحدة في الجنوب وعاصمتها أمبون، وأخرى في الشمال وعاصمتها ترنات على مساحة (٨٥٠) ألف كم مربع، ولا يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة؛ أى مجرد ١% من سكان إندونيسيا^(١٦).

وقد تعرضت الولاية الجنوبية لتغييرات هيكلية في الفترة الماضية؛ حيث كانت القوة السياسية حكراً على المسيحيين، منذ الاعتماد عليهم في فترة الاستعمار الهولندي، ثم بدأت الحجرات في عهد سوهارتو، خاصة من سلوسى الجنوبية، وشكلوا حالياً ما يزيد عن ربع عدد السكان، وقلبوا التوازن السياسى والاقتصادى لصالحهم.

هذا على عكس الموقف في الشمال؛ حيث يشكل المسلمون ٨٠% من عدد السكان، وإن كانت هناك تجمعات مسيحية في شمالي هالمشهير، وجزر أوبى وباكان، وتتولى سلطنة ترنات رعاية مصالح الأقلية المسيحية هناك بشكل تقليدى.

خامساً: أجندة الإصلاح الحكومي:

في مواجهة احتمالات تكرار النموذج تسعى إندونيسيا إلى الأخذ بمجموعة من السياسات والإستراتيجيات والحلول التي تستهدف المرور من المرحلة الانتقالية الراهنة. ولعل من أهم بنود تلك الأجندة ما يتصل بالحاجة إلى التعديلات الدستورية، أو وضع تصور جديد لاقتسام الاختصاصات، ما بين المركز والأطراف، أو الإصلاح الاقتصادي، أو دعم الجماعة الدولية للتكامل الإقليمي لها.

الحاجة إلى الإصلاحات الدستورية:

فبالرغم من التعديلات الدستورية التي تبناها البرلمان في أكتوبر ١٩٩٩، فإنها كانت محدودة؛ حيث تغير دور كل من البرلمان ومجلس شورى الشعب بفعل الإصلاحات الديمقراطية أثناء رئاسة حبيبي. ففي اجتماع المجلس في نوفمبر ١٩٩٨ أقر عدد من القواعد المهمة: إلغاء القواعد الإجرائية الداخلية للمجلس، وأن تجرى الانتخابات بمشاركة كافة الأحزاب، والحد من مشاركة العسكريين في المجالس التمثيلية من (٧٥) عضواً إلى (٣٨) فقط، وخفض أعضاء المجلس من ألف عضو (كان منهم خمسمائة

يختارهم سوهارتو لتمثيل الجماعات والأقاليم) إلى (٧٠٠) عضو فقط، منهم (٥٠٠) للبرلمان و(١٣٥) للأقاليم (بمعدل ٥ أعضاء لكل إقليم) و(٦٥) للجماعات الأخرى^(١٧).

ومن الأهمية ملاحظة انعقاد مجلس شورى الشعب Majlis Permusyawaratan Rakyat سنوياً، بدلاً من كل خمس سنوات في فترة سوهارتو، فالدستور الإندونيسي دستور رئاسي، لكن اختيار المجلس الاستشاري للرئيس ونائبه من ناحية، وانعقاد مسؤوليتهما أمامه من ناحية أخرى يضيف سمة برلمانية خاصة على النظام الإندونيسي، قد تكون مسؤولة عن معظم المخاطر التي تتعرض لها التجربة الديمقراطية هناك^(١٨).

فإذا كان الرئيس ينتخب من قبل المجلس الاستشاري الأعلى، ولا يمكن أن يعزل بقرار من البرلمان أو المجلس الأدنى Dewan Perwakilan Rakyat، لكن هذا النظام الشاذ يبدو من خلال أن كل أعضاء البرلمان الخمسمائة هم أعضاء كذلك في المجلس الاستشاري الأعلى، وإذا لم يكن في إمكانهم مساءلة الرئيس أو اختياره بصفتهم أعضاء في البرلمان؛ فإنهم يشكلون غالبية المجلس الاستشاري (٦٩٥ عضواً من أصل ٧٠٠ بعد انسحاب أعضاء تيمور الشرقية)، الذي له تلك الصلاحيات.

فالرئيس يختار على مرحلتين: تبدأ الأولى بالانتخابات العامة، التي تنعقد كل خمس سنوات لاختيار أعضاء البرلمان، ثم يتم اختيار الرئيس ونائبه - باستقلال - من قبل المجلس الاستشاري المكون من كل أعضاء البرلمان، بالإضافة إلى ١٩٥ من ممثلي الأقاليم والجماعات الخاصة.

والدستور ينص على أن نائب الرئيس يخلفه في حالة الوفاة أو العجز عن أداء مهامه، لكنه لم يُشر بشكل صريح وواضح إلى توبيخ أو عزل الرئيس، والذي ينظمه قرار من المجلس الاستشاري صدر عام ١٩٧٨، يسمح له بحق توبيخ أو صرف الرئيس قبل انتهاء مدته القانونية في حالة الانتهاك الحقيقي "الرغبة الأمة" Haluan Negara، وأضاف إليها عام ١٩٩٩: "ومخالفة الدستور"^(١٩).

وتبدأ العملية بتبني البرلمان مذكرة تحذر الرئيس من الانتهاكات، ثم مذكرة أخرى بعد ثلاثة شهور في حالة عدم الاستجابة الكافية، ثم طلب عقد جلسة خاصة للمجلس الاستشاري يشرح فيها الرئيس حقيقة الأمور الواردة بالمذكرة، فإذا اقتنع المجلس بأن الرئيس قد خالف فعلاً إرادة الأمة أو الدستور؛ عزله من منصبه.

ومن ثم، فإن الانعقاد السنوي والصلاحيات الواسعة تعني أن الرئيس في حاجة إلى الحفاظ على قاعدة دعم داخل البرلمان، بنفس الطريقة التي يسعى فيها رؤساء الوزراء في الأنظمة البرلمانية للحفاظ على الأغلبية البرلمانية؛ ولهذا كانت الوزارات الأولى ممثلة ليس فقط من الأحزاب الخمسة الكبرى؛ وإنما أيضاً من سائر الأحزاب الصغرى والعسكريين في شكل حكومة وحدة وطنية، ممثلة لقطاع كبير من المجتمع على أسس سياسية وعرقية وجغرافية.

لكنها ظلت حكومات ضعيفة، تفتقد الانسجام، ومكونة من أحزاب متنافسة، كل منها يسعى لتنفيذ سياساته وأولوياته؛ الأمر الذى أصابها بالتخبط والشلل في كثير من الأحيان، رغم حرج وخطورة القضايا التي تتعرض لها الدولة، وحينما حاول "واحد" تكوين حكومة أصغر وأكثر توافقاً انقلبت عليه سائر الأحزاب، التي حرمت من تمثيلها الحكومى، وبدأت معركة عزل الرئيس^(٢٠).

وهكذا فإن المزاج الراهن في إندونيسيا مشغول بالتعديلات الدستورية التي تحد كثيراً من السلطات الرئاسية المطلقة، التي كان يتمتع بها سوهارتو، وإن كانت هناك مخاوف من العودة إلى السياسات البرلمانية في فترة الخمسينيات؛ حيث سقطت ست حكومات ائتلافية في غضون ست سنوات. وأحد عناصر الضعف الأساسية في الديمقراطية البرلمانية في هذه الفترة، هو تشتت تمثيل الأحزاب الاجتماعى، لدرجة أنه لم يحظ حزب بأكثر من ربع عدد الأصوات، ولم تستمر أية حكومة ائتلافية طويلاً.

وهناك مجموعة من الأحزاب القائمة - حالياً - كانت موجودة في فترة الخمسينيات. فحزب ميحاواتي PDI-P، هو وريث للحزب القومى الإندونيسى PNI. وحزب الرئيس PKB، قائم على جمعية نخبية العلماء التي أسسها جده عام ١٩٦٢م، والمسلمون الذين كانوا ممثلين في Masyumi في الخمسينيات، توزعوا - حالياً - ما بين PAN، و PPP، وعدد من الأحزاب الصغيرة. وجو لكار الذى أسسه سوهارتو، أصبح - الآن - تحت قيادة المعتدلين المسلمين بعد سقوطه^(٢١).

ولهذا، فهناك اهتمام أيضاً بأن تجربة الخمسينيات يمكن أن تتكرر؛ حيث يرغب "واحد" في إنشاء حكومة صغيرة وفاعلة تستجيب للقضايا المصرية، لكنه لا يستطيع سوى تمثيل أكبر عدد ممكن من الأحزاب داخلها، وإلا واجه خطر انسحاب البعض، وترك الحكومة أمام خيار طرح الثقة أمام الاجتماعات السنوية للمجلس الاستشارى. فإذا حدث هذا، فإن ذلك سيكون سابقة في قيام آلية جديدة للإطاحة بالرؤساء بشكل منتظم، وفي تشكيل حكومات ضعيفة غير مستقرة.

وهناك مجموعة من المقترحات للتغلب على هذا الاحتمال، منها على سبيل المثال، الأخذ بنظام الحزبين الذى يوفر للحكومة قاعدة ثقة ثابتة في البرلمان، على أن يكون حزبا ميحاواتي وواحد في جانب، وجولكار في الجانب الآخر، وتوزع باقى الأحزاب بينهما حسب ميولها، وسياساتها، وتوجهاتها^(٢٢).

وهناك اقتراح آخر يدعمه الرئيس نفسه؛ وهو تعديل الدستور؛ ليسمح بالانتخاب المباشر للرئيس، بدلاً من الوضع الراهن عن طريق المجلس الاستشارى، بما يضمن لنا اختباراً حقيقياً للإرادة الشعبية من ناحية، وعدم تعريض الرئيس لمخاطر العزل، وتفرغه لمهام منصبه لفترة طويلة؛ حيث لا يمكن للبرلمان أن يطرح الثقة بالرئيس، دون أن يحل نفسه.

وفي الاجتماع السنوى للمجلس الاستشارى في أغسطس ٢٠٠٠م، ظهرت اتجاهات برلمانية معارضة للرئيس، على رأسها تصريح "أمين رئيس" الذى كان وراء انتخاب واحد، بأنه غير راضٍ عن أداء

الحكومة، وحُدِّر من أن يكون هناك اجتماع للمجلس لمناقشة عزل الرئيس، لكن الاتجاهات المعارضة لم تكن تمتلك - وقتها - مرشحًا بديلاً للرئاسة؛ حيث لا يرضى معظم الإسلاميين عن ترشيح ميجاواتى، في حين أن أمين رئيس بعيد عن المنافسة، بعد الأداء الضعيف لحزبه في الانتخابات، وزعيم جولكار "أكبر تانيونج" لا يزال يحمل عبء تحالف حزبه مع نظام سوهارتو.

السيادة المدنية: العلاقات المدنية - العسكرية:

كانت المؤسسة العسكرية تمثل العمود الفقري لنظام سوهارتو، خاصة في ظل الوظيفة المزوجة لها في الدفاع والأمن، وقد لعبت دورًا رئيسًا في كل القرارات، التي حدّدت مصير إندونيسيا، وكانت النموذج الدراسى في حقل السياسات المقارنة لدور المؤسسة العسكرية في النظم السياسية^(٢٣). لكن هذه المؤسسة لم تستطع حماية سوهارتو، أو التدخل المباشر في مواجهة المظاهرات، وسارعت إلى تبني ما يعرف "بالبراديم الجديد" لها في سبتمبر ١٩٩٨م. وهو أن المؤسسة العسكرية سوف تشارك أو تتقاسم السلطة مع المدنيين، لكنها لم تُعد تسعى إلى السيطرة على الحكم. وإن ثلاثين عامًا من التطور الاقتصادى والتغيرات الاجتماعية يجعل من الصعب على المؤسسة استعادة نظام مثيل لنظام سوهارتو^(٢٤).

لقد حاولت المؤسسة تطبيق هذا الإطار من خلال الموافقة على تخفيض عدد أعضائها في المجالس التمثيلية، وأنها لن تشارك باسمهما في انتخابات عام ٢٠٠٤م، وأُنعت علاقاتها الارتباطية بجولكار، والتزمت الحياد خلال انتخابات ١٩٩٩م، بينما توزعت أصوات الجماعة العسكرية في الانتخابات الرئاسية ما بين حزبي الرئيس وميجاواتى، وأكّدت على أن مهامها الأساسية هي الدفاع عن الوطن ضد الأخطار الخارجية، وانفصلت عن مؤسسة الشرطة، وتخلت عن مسؤولياتها نحو الأمن الداخلى. وهذا التأكيد الجديد على مهام الدفاع - وليس الأمن الداخلى - نُجده حتى من خلال اسم الوزارة، والذى تغير من وزارة الدفاع والأمن، إلى وزارة الدفاع، وفي تعيين أحد المدنيين - وزيرًا للدفاع - كأول وزير منذ الخمسينيات، واختيار قائد بحرى - لأول مرة - قائدًا أعلى للجيش^(٢٥).

كما أن نجاح "واحد" في إقالة الجنرال ويرانتو بدون معارضة المؤسسة العسكرية، إنما يعكس أن السيادة المدنية قد أصبحت مقبولة - بشكل متزايد - داخل الجيش، ولكن تظل هناك مجموعة من الملاحظات التي تتعلق بالسيادة المدنية تلك. ذلك أن إنشاء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، هو أهم أولويات أى حكم ديمقراطى، وهو أكثر أهمية في إندونيسيا؛ لأن سوهارتو كان يحكم من خلال

المؤسسة العسكرية، لأكثر من ثلاثة عقود، وقد كان إقصاء ويرانتو بمثابة اختبار للقوة السياسية للرئيس نحو المؤسسة العسكرية، لكن الحقيقة قد تبدو أكثر تعقيداً.

ذلك؛ لأن ويرانتو - الذى كان آخر قادة سوهارتو وجيبى - اقترح عليه الرئيس دخول الوزارة كوزير لتنسيق السياسة والأمن، بمعنى أن عليه أن يقدم استقالته للمؤسسة العسكرية، وفى يناير ٢٠٠٠م أدانت لجنة رسمية كلاً من ويرانتو وحوالى (٣١) من قادته، بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان فى تيمور الشرقية، وهو ما اضطر الرئيس لإقالته من منصبه كوزير فى أواخر فبراير.

لكن هذا الفعل لم يَبْدُ على أنه دليل على إنشاء سيطرة مدنية، حيث نظرت المؤسسة العسكرية إلى ويرانتو على أنه رجل ذو مهام مدنية، وليس محسوباً عليها، وأن للرئيس حق تعيينه أو إقالته، مثل سائر أعضاء مجلس الوزراء، وأن واحداً قد تخلص بذلك من أحد خصومه السياسيين؛ لأن ويرانتو كانت له مطامع التعيين كنائب للرئيس، منذ أيام سوهارتو.

كما أن عدم وجود سيادة مدنية، قد يبدو من خلال قرار البرلمان بالسماح بتمثيل القوات المسلحة داخل المجلس حتى نهاية ٢٠٠٩م، أي بعد أكثر من خمس سنوات على انتخابات ٢٠٠٤م، لكن لا يبدو هذا على أنه نتيجة لضغوط عسكرية؛ لأن تمثيل القوات المسلحة منذ عام ١٩٩٨م لم يسفر عن تبنى العسكريين لإستراتيجية واضحة حتى الآن، وإنما يبدو الأمر كنوع من الحسابات المركبة لنظام متعدد الأحزاب، وحيث لا يوجد حزب أغلبية، وبالتالي السعى إلى كسب دعم المؤسسة العسكرية داخل وخارج البرلمان.

كذلك علينا ملاحظة أن المؤسسة العسكرية ما زالت ممثلة من خلال التشكيلات الأرحيلية أو الجزرية، وأن الجيش تتوزع كتائبه داخل الأرحيل من خلال وحدات إقليمية صغيرة تعكس إلى حد كبير فكرة حكومة الظل المدنية، وهى تعطى للجيش القدرة على التدخل فى السياسات المحلية، بدعوى الحفاظ على الاستقرار، خاصة أنها تعودت على صياغة وتنفيذ سياسات خاصة بها، حتى لو كانت متعارضة مع السياسات الحكومية، خاصة فى الأقاليم المضطربة.

فقد حرصت المؤسسة العسكرية على إبقاء تيمور الشرقية ضمن السيادة الإندونيسية، بكل الوسائل، رغم تأكيد القيادة السياسية على ضرورة إعطاء شعب تيمور الحق فى تقرير المصير بكامل إرادته الحرة، واستمرت فى تنفيذ الأعمال الهجومية ضد العناصر الانفصالية فى آجة، بالرغم من سعى الحكومة إلى التوصل إلى تسوية سلمية للموقف، الأمر الذى يجعل من الصعب على ممثلى الحكومة أن يجوزوا ثقة تلك العناصر، وهو أمر متكرر فى ملقا وأمبون وبابوا وغيرها.

وأخيراً، فإذا لم يكن يبدو فى الأفق المنظور بوادر انقلاب عسكري، حيث لا يزال الجيش منقسماً على نفسه من حيث التوجهات الجديدة وماهية الدور الذى يجب أن يلعبه فى ظل الظروف المستجدة،

فضلاً عن أن أى تدخل ضد الحكومة الحالية - التي وصلت عن طريق الانتخابات الحرة - سوف يقود إلى الاضطراب في جاكرتا أو في الأقاليم، لكن قد تتغير الظروف ويتبنى الجيش موقفاً آخر في الشهر القادمة، حيث تزايدت التصريحات الصادرة عن قادة الجيش والتي تحذر الرئيس من حل البرلمان، ثم تتبعها بدعوة جميع الأطراف المدنية إلى حل الأزمة السياسية، فيما بينهما وطبقاً للدستور، وهو ما يمهّد الطريق لدور مستقبلي من جديد للمؤسسة العسكرية، كحكم في النزاع ما بين الأحزاب، أو للدفاع عن الشرعية والدستور، أو للدفاع عن الاستقرار والأمن في حالة اندلاع حرب أهلية واضطرابات نتيجة القرار المتوقع بإقالة الرئيس^(٢٦).

وضع تصور جديد لتوزيع الاختصاصات بين المركز بالأقاليم:

علاقات المركز بالأطراف مشكلة خطيرة داخل إندونيسيا؛ لأن أكبر أمة أرخبيلية في العالم تضم مئات الجماعات المتميزة، والتي لكل منها لغاتها، وثقافتها، وأحياناً تاريخها السياسي المتميز، والمستقل، فضلاً عن الأقليات الدينية التي تميل إلى أن تعيش في طوائف بأعداد متزايدة، وقد كانت مطالبها في الخمسينيات مجرد الحكم الذاتي الموسع والكافي لإدارة شعوبها، لكن إندونيسيا تواجه اليوم تحديات إقليمية، تقتضى منها التغلب على الحركات الانفصالية من ناحية، وعمل نوع من التوازن الجديد في اقتسام الاختصاصات الحكومية من ناحية ثانية، والحفاظ على النظام وحكم القانون من ناحية أخيرة^(٢٧).

ففي الماضي، كان من المعتاد أن التجمعات العرقية في الجزر الخارجية تشكو من هيمنة جاوة، بل ووصلت إلى درجة المطالبة بالاستقلال، حيث تركز الاحتجاجات الإقليمية على هيمنة جاوة من خلال تعيين قياداتها المركزية في الأقاليم، والاستغلال الاقتصادي لمواردها، وفشل المحافظة على تقاليد وثقافة الأقاليم، ودور الجيش كحامٍ نهائي للسلطة المركزية.

لكن من الملاحظ، أن السلطة المركزية، والجيش، والإدارة غير مكونة من أهالي جاوة فقط، بل يشارك فيها أهالي الجزر الخارجية البعيدة كذلك، وأن من الأفضل الحديث عن "نجبة جاكرتا" التي تضم عناصر جاوية وغير جاوية بالتأكيد، وهو ما يقلل من الشعور بالغب، ما بين جاوة والجزر الخارجية.

وقد كانت مسألة الذاتية الإقليمية محلاً للجدل، ما بين أنصار الفيدرالية، وبين أنصار الدولة الموحدة، حيث كان مصطلح الفيدرالية مشار شكوك القوميين؛ لأن الاستعمار الهولندي هو أول من طرح هذا الخيار في الأربعينيات كوسيلة للحد من المطالبة بالاستقلال الكامل، ويرى أنصار الدولة الموحدة أن

الفيدرالية مجرد خطوة أولى نحو التفكك، على حين يراها أنصارها الخطوة الوحيدة والضرورية لإنقاذ إندونيسيا من التفكك.

وأخذاً بالحلول الوسطى، رأت حكومة حبيبي ضرورة وضع قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٩م؛ لمُدِّ الأقاليم بذاتية واسعة المجال، ضمن دستور موحد، حيث يحدُّ من السلطة المركزية (عدا شئون الأمن، والدفاع، والخارجية، والقضاء، والنظام الائتماني، والبنكي، وخطط التنمية، وغيرها من المجالات والاختصاصات ذات الطابع المركزي)، وترك باقى الاختصاصات لسلطة الولايات^(٢٨).

لكن هذه الاختصاصات لم تمنح للولايات السبع والعشرين كما هو متوقع، وإنما منحت لما يزيد عن (٣٥٠) إقليمًا داخل تلك الولايات. فوحدة الاختصاص هنا لم تكن الولايات التي يخشى من مطالباتها بالاستقلال، وإنما مجموعة كبيرة جدًا من الأقاليم والمحليات، التي سوف تصبح مسؤولة عن مباشرة الأشغال العامة، والصحة، والتعليم، والزراعة، والصناعة، والتعدين، والاستثمارات، والبيئة، والتعاونيات، وأن اختصاصاتها تلك لا يحدُّ منها سوى الاختصاصات المركزية أو الاختصاصات التي تعجز المحليات - لفقر الموارد الطبيعية أو البشرية - عن الوفاء بها.

وقد ترافق ذلك مع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٩م؛ لإعادة توزيع واقتسام عوائد الموارد الطبيعية ما بين المناطق والمركز، حيث يسمح للمناطق بالاحتفاظ بما يوازي ٨٠% من مواردها، من الغابات والمصايد و ٣٠% من الغاز الطبيعي و ١٥% من البترول، وأن ٢٥% من الميزانية الحكومية العامة يجب أن يُعاد توزيعها ما بين المناطق حسب معادلة الاحتياجات والموارد المتاحة.

وواضح، أن القانون يحاول الاستجابة لمطالب الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية، وإن كان هذا سوف ينعكس بالسلب على الموارد المخصصة للأقاليم الفقيرة. وكما صرَّح البعض فإن تطبيق هذا القانون سوف يقود إلى إفلاس عشر ولايات على الأقل، على حين تحوز أربع منها موارد تجعلها في غنى سلطنة بروناي. وقد احتوى التشريع على بعض الغموض وعدم التحديد، وأنه سوف يجرى تطبيقه بالتدرج حتى نهاية ٢٠٠١م.

ومع ذلك هناك صعوبات في تطبيق القانون على آجة وبابوا اللتين اعترف البرلمان عام ١٩٩٩م بواجتهما إلى تشريع يضمن لهما ذاتية خاصة عن باقى الأقاليم، فلا يوجد عامل رئيسي أو محدد يوضح لنا مدى قوة الحركات الانفصالية في الإقليمين، خاصة أن لكل منهما هوية عرقية ودينية مميزة، فأجة تظهر من خلال الالتزام العميق بالإسلام، وبالشعور بالفخر والكرامة، التي تعود إلى سلطاناتها المجيدة قبل الاستعمار، على حين أن ظهور هوية قومية مميزة لبابوا هو أمر حديث وظاهرة غير مكتملة بعد، بالرغم من أن بابوا - من الناحية الجغرافية، والمكانية، والسكانية - منفصلة عن سائر الجماعات العرقية.

وكلتا الولايتين غنية ولها إسهام كبير في الميزانية العامة للدولة، أكبر مما تتلقاه عادة من موارد، وهناك إحساس بمخاطر هجرة باقى الأعراق الإندونيسية إليها للعمل في مجال البترول، والغاز الطبيعي، أو المشروعات الصناعية القائمة عليهما، وهو أمر أكثر ملاحظة في بابوا في التسعينيات، حيث صار أكثر من ثلث قاطنيتها من غير أهلها، فضلاً عن الحركات الانفصالية التي باتت تلقى التعاطف المحلى، بالنظر إلى ردود الفعل العنيفة التي يلجأ إليها الجيش في التعامل معها.

ولهذا بدأت جاكرتا في التعامل مع المشكلة هناك ابتداء من وضع التشريعات التي تضمن الذاتية السياسية والاقتصادية للإقليمين، ثم مستوى انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم ويرانتو وقادته للمحاكمة في إبريل ٢٠٠٠م، ثم التعامل اللطيف مع المظاهرات والإضرابات التي تطالب بعقد استفتاء على نمط تيمور الشرقية، وأخيراً عقد ما أطلق عليه "هدنة إنسانية" مع حركة تحرير آجة في مايو ٢٠٠٠م^(٢٩)، وهو اتفاق غامض يمكنه أن يفتح الطريق لمزيد من المباحثات أو على الأقل يضع نهاية للصدام ما بين الشرطة والأهالي هناك، ومن ناحية ثانية فإن سقوط سوهارتو أعقبه نمو مظاهر المطالبة بالاستقلال في بابوا، وقد استقبل حيبى في فبراير ١٩٩٩م حوالى ألف من قياداتها طالبوه بالاستقلال صراحة.

وقد وعدت الحكومة بمعونات إضافية قدرها (٥٠٠) مليون روبية، لإصلاح البنية التحتية في آجة، ووضع برنامج ثابت وفورى لميناء سابنج، ثم برنامج بعيد المدى لسائر الإقليم، على حين أن علماء الدين قد يجدون مطالبهم من خلال تطبيق القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٩م الذى يمنحهم سلطات واسعة في مجال الشئون الدينية، ويسمح لأهل آجة بوضع وصياغة سياسات على أساس من القيم الإسلامية، خاصة أن نخضة العلماء تحاول أن تدفع إلى تبني سياسات موافقة للشرع، على مستوى المركز.

وأخيراً، فإن الاستقرار الاقتصادى الذى يمكن أن يترتب على تطبيق القانون رقم ٢٥، ودخول آجة طرفاً مستفيداً في المفاوضات التي سوف تعقد في نهاية عام ٢٠٠١م لاستغلال بترولها مع الشركات الأجنبية، تجعل من تمثيل GAM لشعب آجة أمراً مشكوكاً في شرعيته، مع تزايد دعوات من داخل "جام" نفسها إلى المفاوضات مع جاكرتا، وحرص الأخيرة على دعم العناصر والاتجاهات المعتدلة داخل "جام"، ووضعهم ضمن إطار العملية السياسية المركزية.

وبخلاف آجه وبابوا، فلا توجد ولايات أخرى تمتلك مقومات أو حركات استقلال جديدة، ففي ولاية رايو الغنية بالبترول في وسط سومطرة والتي قد يطالب قاداتها بالاستقلال أحياناً، إلا أنهم لا يمتلكون عناصر مسلحة مقاتلة إذا لم تستجب جاكرتا لمطالبهم، خاصة أن جُلَّ مطالبهم تلك تتركز في الحصول على نصيب أكبر من عائدات النفط الموجود داخل أراضيهم.

وفي جنوب سلوسى، هناك مطالب بالاستقلال لكنها مظاهرات مرتبطة بأحداث وقتية. فمثلاً خرجت مظاهرات عندما فشل حبيبي في الانتخابات، أو عندما يقبل "واحد" وزيراً ينتمى إليهم، وأخيراً، فإن مطالب باقى الولايات، مثل كالمنتان الشرقية يمكن الوفاء بها من خلال قوانين الذاتية الإقليمية. وبالتالي، وبالرغم مما يثار في وسائل الإعلام الدولى حول بلقنة إندونيسيا، فإن الحقيقة أنهما ولايتان - آجة في أقصى غربى الأرخيبيل وعدد سكانها (٤) ملايين، وبابوا في أقصاه الشرقى وبعدهد سكان (٢,٥) مليون- تمتلكان حركات انفصالية، وحيث يؤيد الرأى العام هناك فكرة الاستقلال، وهى أمور قد تعود في حقيقتها إلى استخدام القمع واسع النطاق في فترة سوهارتو، وإلى الشعور بالاستغلال الاقتصادى، أكثر منها تعبيراً عن رغبة حقيقة في الاستقلال. وهى أمور تغيرت حالياً حيث تلجأ الحكومة إلى تبنى مطالب الحوار والتوجه السياسى نحو الولايتين، والحاجة إلى حلول وسطى على أساس من حكم ذاتى خاص وفَعَال، يضمن لهما أقصى درجات الاستقلال ضمن إطار الوحدة الإندونيسية، ومهما كانت مخرجات هذا الحوار، فإن تصور أن جاكرتا سوف تفرط في الولايتين، هو أمر بعيد المنال، ولكن حتى لو نجحت إحداها أو كلتاها في تحقيق الاستقلال، فلن يقود هذا ولا ذاك إلى الانشطار أو التتابع.

بتعبير آخر، فإن إندونيسيا سوف تستمر، وقد لا تظل آجة وبابوا داخلها، ولكن هذا لن يقود إلى تقليص إندونيسيا وحصرها في مجرد جزيرة جاوة، خاصة مع تبنى إجراءات أكثر تحمراً نحو عدم المركزية، أو حتى النظام الفيدرالى، وأن الأمر أصبح يحتاج إلى ما يطلق عليه "ماجنا جاكرتا" Magna Jakarta، وأنه قد تكون هناك اضطرابات في ولايات أخرى، وتشكل أزمة خطيرة لجاكرتا لكنها -على النقيض من صورة وسائل الإعلام- ليست حالات انفصالية، وإنما مجرد توترات اجتماعية داخلية.

ذلك أن شعار إندونيسيا: "الوحدة من خلال التنوع" كان يعكس طموح تشكيل أمة موحدة مكونة من جماعات إثنية متعددة، داخل حدود دولة موحدة، لكن المؤسسة العسكرية قد تعاملت في الماضى بشكل عنيف مع الصراعات الدينية أو الطائفية التى يمكن أن تهدد الاستقرار الاجتماعى أو الوحدة القومية في إطار دورها المزدوج. لكن سقوط سوهارتو قاد إلى انفجار تلك الصراعات دون أن تقوى المؤسسة العسكرية على التعامل بالعنف المعتاد معها، وهى أمور يجرى تصويرها خطأً على أنها حركات انفصالية.

وقد يكون البديل في الأخذ بالنظام الفيدرالى، لكن كلمة الفيدرالية ذات مدلول سبى في إندونيسيا على أساس أن الطبيعة الأرخيبيلية لا تتفق مع فكرة الفيدرالية، وأن عمليات بناء الأمة يجب أن تكتمل قبل أن نعيد تعريف وصياغة ماهية النظام الأساسى للدولة؛ إذ ما زالت مخاطر التفكك قائمة مع حكومة مركزية ضعيفة.

وبغض النظر عما إذا كانت الفيدرالية هي الحل الأفضل أو ما يفضله شعب إندونيسيا، فإن نموذج الفيدرالية الأمريكية وغيرها، والتي تقيم التوازن ما بين المركز وذاتية الولايات- يصبح نموذجاً قابلاً للدراسة والاحتذاء، وإن الفيدرالية لا تعنى بالضرورة قيام حكومات مركزية ضعيفة، ولا يترتب على الأخذ بها تهديد الأمن القومي الإندونيسي.

سياسات الإصلاح الاقتصادي:

يصل الدين العام لإندونيسيا إلى (١٥٤) بليون دولار، أى ما يوازى مجمل إنتاجها القومي، وتأمل الحكومة فى إنقاصه إلى حوالى ٦٠% فى الأعوام القادمة، فالحكومة تدين للخارج بحوالى (٧٤) بليون دولار، خاصة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وبنك التنمية الآسيوى، ولحكومات أجنبية على رأسها: اليابان، والولايات المتحدة، على حين يصل دين الشركات التى تمتلكها الدولة للخارج حوالى (١٠) بليون دولار، ثم هناك دين عام داخلى يقدر أيضاً بـ (٧٠) بليون دولار.

ومقدرة إندونيسيا على الإقلال من عبء خدمة الديون تعتمد بصفة جزئية على عوامل ذات صلة بمعدل النمو الاقتصادى، لكنها تعتمد بشكل أكبر على الضبط والسياسات الحكومية، وعلى معدلات سعر الروبية، وعلى أسعار البترول.

فقد نما الدين الخارجى من حوالى (٤٣) بليون دولار عام ١٩٩٧ إلى (٧٤) بليون عقب الأزمة المالية الآسيوية، وأكثر الدائنين خطورة هو صندوق النقد، الذى يقدم من خلال مؤشرات عناصر الثقة لغيره من الدائنين، خاصة من خلال إعادة جدولة الديون عبر نادى باريس.

وقد توترت العلاقات ما بين الصندوق وإندونيسيا عقب توقيع أول خطاب نوايا فى أكتوبر ١٩٩٧؛ حيث التزمت إندونيسيا بضرورة الوفاء بإصلاحات واسعة النطاق فى مقابل حصولها على منح ومعونات طوارئ. ومن وقتها، علق الصندوق منح القروض لخمس مرات، بسبب عدم رضائه أو اقتناعه بالطريقة التى توفى بها إندونيسيا التزاماتها.

ولا شك فى أن أجندة الإصلاح التى يقترحها الصندوق من خلال خطاب النوايا تعكس العناصر التقليدية العالمية، التى يحاول الصندوق فرضها- دائماً- على الدول المقترضة، ومنها: الخصخصة، والسوق الحرة، وتحسين النظامين المالى والقانونى. وهى أحياناً ما تكون مطالبات غير واقعية، ومنها على سبيل المثال اشتراط الصندوق فى أكتوبر ١٩٩٧ ضرورة الوصول بسعر الفائدة إلى ١٢% فى نهاية عام ٢٠٠١، وعندما ثبت عدم واقعيته، تم إنقاصه إلى ٨%.

وحتى لو كانت الحكومة راغبة في تطبيق إصلاحات الصندوق، فإنها لم تعد تتمتع بعد بالسلطة المطلقة التي كانت لها زمن سوهارتو؛ حيث أصبح البرلمان أكثر تدخلاً في الأمور الاقتصادية، خاصة مع تزايد الضغوط ذات الصبغة السياسية للدول الدائنة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي تسعى إلى ممارسة ضغوط سياسية أكثر، مثل: ضرورة السيطرة على الميليشيات العسكرية في تيمور الغربية، وحماية مصالح الشركات الأمريكية، التي أبرمت عقوداً زمن سوهارتو، وتتم ملاحقتها- حالياً- بتهم الفساد والرشوة.

فالدَّين الخارجى هو أداة سياسية؛ لأنه بجانب أهداف إعادة بناء الاقتصاد الإندونيسى وتشجيع السير في إجراءات الديمقراطية، فإن الدول المقرضة تحاول- أحياناً- ممارسة الضغوط في مسائل ذات صبغة سياسية واضحة؛ وهو الأمر الذى يؤدي إلى نمو اتجاهات قومية تعارض تدخل تلك الدول وتعتبره مأساً بالسيادة.

وقد عملت إندونيسيا في العامين الماضيين على إعادة جدولة حوالى (١٠) بلايين دولار من ديونها الخارجى من خلال نادى باريس، وتعهدت بعدم مطالبة النادى بأية جدولة لاحقة بالرغم من أنها أعادت جدولة (٣٤٠) مليون دولار من خلال نادى لندن في سبتمبر ٢٠٠٠.

وهناك مجموعة من المقترحات للإصلاح الاقتصادى داخل إندونيسيا، منها تقليل المصروفات؛ حيث بدأت الحكومة خططها لقطع إعانات المواد الغذائية والبتروولية بمعدل ١٢% من جملة الإنفاق العام، وزيادة حصيلة الضرائب والخصخصة، وإعادة بناء قطاع البنوك، والتي تعوقها أزمات عدم الاستقرار السياسى^(٣٠).

دعم الجماعة الدولية للسلامة الإقليمية:

ذلك أن السياسة الخارجية لإندونيسيا استهدفت في المرحلة الراهنة التأكيد على دعم الجماعة الدولية لسلامتها الإقليمية وتكاملها القومى وعدم حصول الأقاليم، التي تسعى للانفصال أو التي توجد بها اضطرابات عرقية أو دينية- على دعم خارجى مماثل لدعم البرتغال، وأستراليا، والولايات المتحدة لتيمور الشرقية؛ وهى في هذا السبيل تربط بشكل دائم وعضوى ما بين الاستقرار الإقليمى في منطقة جنوب شرقى آسيا ووجودها هى كدولة موحدة ذات سيادة، وتجنب أى تدخل أجنبى- مهما كانت تسمياته- في آجة أو بابوا أو أمبون وملقا وغيرها.

وحيث أعلن شهاب علوى وزير الخارجية، فإن مشكلة آجة نابعة بالأساس وفي المقام الأول عن الشعور بعدم العدالة والاستغلال الاقتصادى لموارد الإقليم لصالح المركز، فضلاً عن انتهاكات حقوق

الإنسان في الماضي والتي قد تدفع- بشكل مبرر- إلى طلب الانفصال، ولكن آجة جزء لا يتجزأ من إندونيسيا، وهي على استعداد كامل للدفاع عن تكاملها القومي^(٣١).

مثمما أعلن في ردّه على إعلان كونجرس شعب بابوا باعتبارها دولة مستقلة منذ ديسمبر ١٩٦١م - بمجرد انسحاب القوات الهولندية من الإقليم - وأن إلحاقها بإندونيسيا بموجب المعاهدات والقوانين وقرارات الجمعية العامة باطلة، بأنه يزيّف التاريخ ويعارض قرارات الجماعة الدولية حول وضع الإقليم، خاصة توصية الجمعية العامة برقم ٢٥٠٢(٢٤).

هذا وإن ظلت هناك مخاوف من أن يتحول الموقف في هذه الأقاليم إلى حالة من الفوضى توجب تدخل الجماعة الدولية بقوات متعددة الجنسيات؛ لحفظ السلم ومنع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان أو التطهير العرقي.

ولكل هذه الاعتبارات، سعت إندونيسيا إلى الحصول على ضمانات التكامل القومي من كل القوى المعنية بالاستقرار الإقليمي للمنطقة، خاصة الأمم المتحدة ومنظمة الآسيان والمؤتمر الإسلامي، والآسيان +٣ (اليابان - الصين - كوريا الجنوبية)، وأخيراً أستراليا التي نادى بضرورة عدم دعم أية اتجاهات انفصالية أخرى داخل الأرتخبيل.

ففى اجتماع وزراء خارجية الآسيان فى يوليو ٢٠٠٠م أكدوا على الدعم المستمر للسلامة الإقليمية لإندونيسيا، وهو موقف إيجابى بالنظر إلى ما اتخذته دول المنظمة من مواقف أثناء أزمة تيمور الشرقية، حيث اتبعت الفلبين، وسنغافورة، وماليزيا، وتايلاند، خطى الموقف الأسترالى فى إدارة الأزمة^(٣٢).

وإن كان يلاحظ أن هناك إشارات لتدخل من نوع خاص لدول الآسيان لحل الأزمة، وهى مقترحات تقودها تايلاند التى تتبى فكرة "التدخل المرن"، أو الانخراط المتدرج بدءاً من الدخول فى مفاوضات بين الدول الأعضاء حول "الأوضاع الداخلية" لدولة ما إذا كان لها "انعكاس إقليمى"، وإن ظلّت بالطبع هناك خلافات حول طبيعة المشكلات الداخلية التى توجب التدخل وأنماط هذا التدخل وأشكاله، خاصة مع قبول إندونيسيا لاقتراح سنغافورة بإنشاء قوات إقليمية للتدخل على ألا يقود ذلك إلى ترتيبات على نمط الناتو، أو تدخلٍ دون موافقة الدول الأطراف.

وهناك من يرى أن دول جنوب شرقى آسيا، سوف تفكر - مرتين - قبل المخاطرة بدعم أية اتجاهات انفصالية لدى الدول الأخرى، وحتى الصين التى قد تشجع مثل هذه الاتجاهات من أجل إضعاف إندونيسيا، الدولة الأقوى والقادرة على مواجهة امتداد النفوذ الصينى، فإنها تحشى من أن ائختيار إندونيسيا سوف يقود إلى ائختيار غيرها، وأن التبت وسيكيانج قد تلحق بأجه أو بابوا فى المستقبل القريب، وهى اتجاهات تنطبق على ماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند، والفلبين، وفيتنام.

كذلك تسعى إندونيسيا - عبر سياساتها الخارجية - إلى تحسين سمعتها وصورتها أمام العالم الخارجى، وأنها فى طريقها إلى تشكيل نموذجها الخاص بالديمقراطية، وحكم القانون، فلم تُعد توصف بعد بالدولة التسلطية، مثلما لم تُعد محسوبة ضمن معسكر الدول الآسيوية التى تزوج بين القيم الآسيوية (التي تركز على الانفتاح الاقتصادى، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والأخذ بالمتطلبات الليبرالية) وما بين السيطرة السياسية، وعدم السماح بنمو الاتجاهات الديمقراطية، وإن ظلَّت بالطبع متوجسة - إلى حد كبير - من فكرة التدخل الإنسانى لأسباب تتعلق بخبرة تيمور الشرقية. خاصة أن عبد الرحمن واحد قد حرص فى بداية حكمه على تأكيد عناصر التواصل مع كل الدول الست والعشرين التى قام بزيارتها، من قبيل القيم الديمقراطية الليبرالية مع الدول الغربية أو الهوية الآسيوية أو الهوية الإسلامية أو التجارة والروابط الحضارية القديمة مع الصين والهند، وعلى أن له أصولاً كمبودية، فهو يرغب فى التواصل، وكسب ثقة أكبر عدد ممكن من العوالم المتنوعة والمتداخلة، ولم يكن مستغرباً أن يختار صديقه شهاب علوى ذى الأصول العربية، وزيراً للخارجية^(٣٣).

وأخيراً هناك بالطبع صعوبات فى العلاقة مع أستراليا، مصدرها إحساس النخبة الحاكمة بأن أستراليا ذات وجهين، ما بين الاعتراف القانونى لما يقرب من عشرين عاماً بضم تيمور الشرقية، وقيادة قوات التحالف الدولى ضدها، وأن أستراليا هى التى قامت بهندسة وصناعة تيمور الشرقية، كمقدمة لأجندة أخرى داخل الأرخيبيل، لعل فى مقدمتها بابوا المواجهة لها، ثم تيمور الغربية التى بدأت تعاني من ضغوط، مصدرها الشطر الشرقى من الجزيرة، خاصة فى ظل التوجهات الجديدة للسياسة الإقليمية لأستراليا^(٣٤).

ذلك أن أستراليا كانت قد دأبت فى سياساتها الخارجية، على إقامة علاقات قوية وطيبة مع جاكارتا، باعتبارها حجر الاستقرار فى جنوب شرقى آسيا، وبسبب من ضخامة وكفاءة المؤسسة العسكرية فى عهد سوهارتو، فضلاً عن الخوف التقليدى من حجم السكان (حيث لا يزيد عدد سكان أستراليا عن ٢٢ مليون نسمة)، وأن ضم إندونيسيا لتيمور الشرقية قد أنقذ أستراليا من وجود كوبا أخرى فى نحرها.

لكن بعد سقوط سوهارتو، أعلنت أستراليا أن الحكومات المتعاقبة كانت تدعم سيادة إندونيسيا على تيمور الشرقية؛ لأنها لا ترغب فى "بلقنة" إندونيسيا، عن طريق دعم الجزر الأخرى داخل الأرخيبيل، ودعت يوسف حبيبي إلى الأخذ بترتيبات الحكم الذاتى للإقليم، تمهيداً لتقرير حق الشعب فى تقرير المصير، ثم وجدت سنداً لها حينما وافقت إندونيسيا - فى اتفاق مع البرتغال - على عقد استفتاء أغسطس ١٩٩٩م، وحلول قوات دولية للمراقبة.

وأخيراً فإن الخوف من الدول الصغرى فى المحيط الهادى - خاصة بعد أزمت جزر فيجي وسليمان والعنف الطائفى هناك - كان أحد عناصر الدور الإقليمى المتعاضم لأستراليا، وهو دور يتعدى أرخبيل إندونيسيا إلى كل جزر الهادى، دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.^(٣٥)

ولهذا، نجد أن السياسة الخارجية الإندونيسية، تنظر لأستراليا على أنها عامل خارجي يهدد تكاملها القومي وسلامتها الإقليمية، وتسعى من ثم إلى الحصول على تأكيدها على أن تظل بابوا جزءاً من إقليمها، وأن العلاقات مع أستراليا علاقات حتمية، خاصة بعد زيارة واحد لتي مور الشرقية، ومحاولة امتصاص الضغوط التي فرضت الانفصال، وتوقيع اتفاقات للتعاون في كل المجالات، بهدف طمأنة قادة تيمور الشرقية الذين يدركون بدورهم ألا مهرب أمامهم من التعامل مع إندونيسيا؛ نظراً للظروف الجيوستراتيجية.

سادساً: نتائج الحالة الراهنة في إندونيسيا:

يمكننا القول، بأن حالة عدم الاستقرار السياسي الراهنة داخل إندونيسيا، لها نتائجها الوخيمة، فالرغم من أن النمو الاقتصادي قد وصل إلى ٤,٨% عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م، فإن الاقتصاد الإندونيسي لا يزال يمر بمرحلة حرجة، حيث لا يزال الدين العام قريباً من إجمالي الناتج القومي، ولم يتعاف النظام البنكي والائتماني بعد من الأزمة المالية، وما زالت هناك مشروعات كبرى على شفا الإفلاس. وبالتالي، فإن عدم الوضوح أو عدم الاستقرار المترتب على إقالة الرئيس أو شبح الحرب الأهلية يجعل من المستحيل جذب أية استثمارات أجنبية، فضلاً عن تزايد ضغوط صندوق النقد الدولي والدول المانحة، الأمر الذي يزيد من تفاقم الأزمة الإندونيسية. وهو ما يمكننا ملاحظته من مجرد رصد سعر تداول الروبية، حيث سجّلت في يناير ٢٠٠٠م (مقابل دولار واحد) (٧٠٠٠)، ثم تدهورت إلى (٩٣٠٠) في نهاية العام، ثم (١٠٤٠٠) في نهاية مارس بعد إرسال المذكرة الأولى، ثم إلى (١١) ألفاً حينما صرّح واحد بأن (٤٠٠) ألف من أنصاره سوف يزحفون إلى جاكرتا (٤/١٩)، وفي ٤/٢٦ انخفضت إلى (١٢) ألفاً بمجرد إرسال المذكرة الثانية.

وأنهيار الروبية مؤشر خطير على الميزانية التي تمّ تبنيها منذ خمسة أشهر، على أساس سعر التداول (٧٨٠٠) للدولار، لكن استمرار التوتر السياسي منع الحكومة من الأخذ بها، وفي ظل غياب ميزانية متفق عليها فإن صندوق النقد سوف يعلّق كل ما تم الاتفاق عليه، وسوف تنهار ثقة الحكومات المانحة في قدرة الاقتصاد الإندونيسي على تجاوز أزمته الراهنة.

ومن ناحية ثانية، هناك مخاطر اندلاع العنف السياسي داخل العاصمة وخارجها، ذلك أن كل الأحزاب لديها تنظيمات شبه عسكرية، أو قادرة على التعبئة المسلحة لملايين الأعضاء، وقد تكون المظاهرات، وعناصر التأييد أو الرفض، والسباقات، والمهرجانات، في الشهور الماضية ذات مظهر سياسي

زائف، لكن احتمالات اندلاع العنف المادى ما زالت قائمة، في حالة اتخاذ المجلس قراره المتوقع بعزل الرئيس.

ومن ثم، فإن عدم حل الأزمة السياسية يهدد عملية التحول الديمقراطي في البلاد، حيث يظهر الجدل العام، الخوف من أن إندونيسيا على حافة الانشقاق، ليس فقط من قبل مجموعة من الولايات الخارجية، وإنما - وهو الأهم والأخطر - انتشار عدم التكامل أو الانشقاق الإثنى أو العرقى في مجمل الأقاليم. والمؤسسة العسكرية التي لم تكن في البداية تظهر أية إشارات لإمكانية التدخل في الأزمة الراهنة، بدأت في التلميح بالتدخل إذا ما تفاقمت الأزمة وعمزت الأحزاب عن التوصل إلى تسوية سياسية أو في حالة تهديد الأمن القومى للبلاد.

ولذلك، يمكننا الحديث عن الأزمة الرئاسية الراهنة في إندونيسيا، ابتداء من ضعف تمثيل حزب الرئيس داخل البرلمان، وبالتالي الحاجة إلى مساندة حكومة ائتلافية قوية، بدأت باقتراح تعيين ميحاواتي نائبًا للرئيس، ثم ضم أعضاء من (٧) أحزاب رائدة في البرلمان، و(٦) من العسكريين في أولى حكوماته ليثبت أنه قادر على تمثيل كل تلك الاتجاهات، أو على الأقل يستطيع استغلال الخلافات فيما بين هذه الأحزاب لتأكيد الدعم المستمر له.

بتعبير آخر، فإن إندونيسيا التي أعلنت تحولها نحو الديمقراطية بعد أربعة عقود من الديكتاتورية، اختارت شخصية تقليدية كارزمية للرئاسة، حرصت على تكوين ائتلاف قومى، يمثل كافة الأحزاب الكبرى داخل البرلمان، لكن بعد مرور سنة، أصبح هذا الرئيس محورًا للانتقادات، وتضاعفت التهديدات بالإقالة، ولعلَّ السبب الرئيسى وراء إخفاق عبد الرحمن، أنه لا يريد أن يفعل كما يفعل السياسيون في الدول الديمقراطية، أى محاولة بناء ائتلاف يدعم وجوده، وتبني سياسات تستجيب لمصالح هذا الائتلاف. فقد تم الترحيب بانتخاب واحد، وأنها بداية ديمقراطية، حيث شجّع واحد ديمقراطية الثقافة السياسية، ودخل في حوارات عامة أكد فيها على أن اختلاف الرأى شيء صحى ومقبول، وعلى فلسفته في التسامح الدينى وتبني اتجاهات معقولة نحو الحركات الانفصالية في آجة وبابوا، بل أنشأ علاقات صداقة سريعة مع قيادات تيمور الشرقية، وأنهى التمييز القائم ضد الإندونيسيين من أصول صينية، ونجح في الحد من الدور السياسى للمؤسسة العسكرية.

لكن بدأت الانتقادات، على أساس أن سياساته لا تقوم على إستراتيجية واضحة أو بعيدة المدى، ولا توجد خطط جادة للتغلب على المشاكل المركبة التي تعانيها البلاد، وأنه رجل ضعيف النظر، يعتمد على آراء المقربين منه، وغالبًا ما يغلبه النوم في اجتماعات مجلس الوزراء، ولا يتعامل بشكل جاد مع قضايا العلاقات مع الخارج أو الدفاع أو الاقتصاد.

وبالرغم من هذه الصفات الشخصية فلا بد من ملاحظة أنه ناجح إلى حد كبير في التعامل مع خصومه، وأنه استطاع البقاء طوال عهد سوهارتو مكوناً اثلاً ساعده على كسب الرئاسة من مجرد قاعدة ١٣% من التصويت العام، بل نجح في إعطاء الانطباع العام، بأنه لن يستمر فحسب إلى نهاية مدته الحالية، بل إنه قادر على كسب انتخابات عام ٢٠٠٤ م.

لكن الأداء كان مخيباً في الإصلاحات الأخرى أو المجالات الأخرى غير المجال الديمقراطي، فبالرغم من أن معدل النمو وصل إلى ٤,٨%، فلا يزال بعيداً عن مستواه الذي حققته إندونيسيا قبل الأزمة المالية الطاحنة، ولم تُعد قادرة على جذب استثمارات جديدة؛ بسبب من حالة عدم الاستقرار السياسي. وقد بدأت العلاقات بالتدهور وكانت بداية المواجهة في إبريل ٢٠٠٠ م حينما أقال وزيرين من حزبي النضال الديمقراطي وجولكار، واتهمهما بالفساد دون أدلة أو تقديم للمحاكمة، وفي الاجتماع السنوي للمجلس الاستشاري أصبح "جوس دور" هدفاً لانتقادات حادة من قبل الأعضاء الذين بدءوا الحديث عن التوبيخ وعن ضرورة تفويض سلطاته إلى ميحاواتي^(٣٦).

لكن الوزارة الجديدة التي شكّلها في ٢٣ أغسطس خيبت كل التوقعات بأنه سوف يحاول من جديد بناء قاعدة موسعة للتأييد؛ إذ خلعت من أي عضو من جولكار أو أي عضو بارز من النضال الديمقراطي، وبعد أسبوع، أعلن البرلمان أن الرئيس متورط أكثر مما هو متوقع في فضيحة بولوغ، وتم التصويت بأغلبية (٣٥٦) ضد (٤)، وامتناع (٤٥) على إنشاء لجنة تحقيق خاصة Pansus فيما عرف بقضية بولوغ جيت وبروناي جيت، وكان المصدر الرئيسي للاتهام هو قائد الشرطة الذي أدلى بشهادته، بأن الرئيس أعطى (٥) بلايين روبية (ما يوازي نصف مليون دولار)، إلى سيدة أعمال اتضح أنها ابنة زعيم نخضة العلماء هناك.

بتعبير آخر، فإن جوس دور كان يعلم أن نظام سوهارتو قد دأب على استنزاف مؤسسات الدولة وبنوكها، واتخاذ الإدارات الحكومية كمصادر لتمويل مختلف الأغراض السياسية والخاصة، وكان من أهم الهيئات التي يلجأ سوهارتو إليها هذه الأغراض هي بولوغ المؤسسة المسفولة عن تثبيت أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والدقيق.

وقد كان من أهم المسائل العاجلة التي واجهت واحد، بعد كسب الرئاسة، هو استقلال آجة، خاصة بعد تصريحاته بكفالة حق تقرير المصير لها، ومن أجل الحاجة إلى موارد مالية لكسب القادة المعتدلين هناك، لجأ الرئيس إلى بولوغ لدعم المؤسسات والمدارس الطلابية. وعندما فشل في الحصول عليها بدون قرار رئاسي رسمي، اتجه إلى سلطان بروناي الذي أهداه مليوني دولار، ثم أثبتت التحريات أن المال لم يذهب إلى آجة، وإنما إلى مجموعات ذات صلة بالرئيس.

وقد ردَّ الرئيس بأن التحقيق غير قانوني، وأنها حركة من أعدائه السياسيين لإحراجه، وبالرغم من موافقته على المثول أمام اللجنة؛ فإنه خرج عن المألوف، وقاطع الأسئلة قبل اكتمال التحقيق، وبالنسبة لأعضاء البانزوس، فإن رفض الإجابة أكدت شكوكهم في تورطه بها، وقدمت تقريرها إلى البرلمان في نهاية يناير، مؤكدة على وجود شك معقول Patut Diduga في أن الرئيس متورط في قضية بولوغ، وأن التناقض بين تصريحاته السابقة حول ما حدث لمنحة سلطان بروناي يعنى أنه لا يقول الحقيقة كاملة^(٣٧).

فالملاحظ أن لجنة التحقيق لم تجد دليلاً موثقاً به للإدانة، لكن تقريرها أثار من الشكوك ما حفز الخصوم للانقضاض عليه، لأسباب قد لا تكون لها علاقة من قريب أو بعيد بمسألة الفضائح المالية تلك، فالتقرير يتهم الرئيس بصدد منحة بروناي بإساءة استعمال السلطة، وبالكذب على الجمهور، وبعث الفساد، والمحاباة، والمحسوبية.

وبناء على التقرير، أعلن البرلمان أنه اقتنع بأن الرئيس قد خالف الدستور، وإرادة الأمة، مخالفة جسيمة، خاصة فيما يتصل بما أعلنه من احترام الدستور، والتطبيق الكامل لكل القوانين والتشريعات من ناحية، وأنه فشل في تطبيق ديكريتو رقم ٩ لعام ١٩٩٨م الخاص بمحاربة ما يطلق عليه في إندونيسيا KKK أى المحسوبية، والفساد، ومحاباة الأقارب.

وهكذا، ارتحن مصير "جوس دور" بمواقف الكتل الخمس الرئيسية داخل البرلمان، حيث يتوقع أن حزبه PKB سوف يناصره إلى النهاية، ثم هناك التحالف الهش من أحزاب الوسط الإسلامية، بقيادة أمين رئيس، والتي فقدت الثقة بواحد، ثم هناك حزب ميجواتي وحزب جولكار بقيادة أكبر تانيونج، والذنان يشكّلان أغلبية البرلمان، ويتوقع أن تكون أصواتهما حاسمة في النهاية، بل قد يكون مصير الرئيس رهناً بأصوات مقاعد العسكريين.

فمركز جولكار صاحب (١٢٠) مقعداً في البرلمان و(١٨٢) في المجلس الاستشاري لا يزال غامضاً؛ لأنه كان الأداة الانتخابية لنظام سوهارتو لفترات طويلة من الحكم التسلطي، وبالرغم من أنه لا تنقصه العناصر الفردية التي ترغب في الموافقة على تولي مهام وزارية أو غيرها تحت قيادة "جوس دور"، لكن قيادات جولكار تدرك عبء الماضي وأنه من الأفضل لتحسين موقف الحزب في انتخابات عام ٢٠٠٤م ألا تبدأ بمواجهة "جوس دور" ومن ثم تتبنى سياسة الانتظار.

والحزب الأكثر فاعلية هو حزب النضال الديمقراطي، والذي يمكن لزعيمته أن تحل محل الرئيس إذا تم توبيخه وعزله، وفي بدايات عام ٢٠٠١م كان من الواضح أن الأعضاء البرلمانين للحزب (١٥٣) في البرلمان (١٨٥) في المجلس) ما زالوا منقسمين حول التصرف النهائي، حيث تخشى ميجواتي من إنشاء سابقة يمكن أن تستخدم ضدها، وهي تدرك أن أي تحرك ناجح يمكن أن يجعلها تعتمد على سائر الأحزاب الأخرى، وهي لا ترغب في الاعتماد على جولكار أو الوسط الإسلامي، وأنه إذا قُدِّر لواحد أن

يسقط؛ فإن أمل ميحاواتي أن يتم ذلك عن طريق دفعه إلى تقديم استقالته أو تفويض كامل السلطة التنفيذية لها وليس عن طريق العزل.

بتعبير آخر، فإن مخاطر قبول ميحاواتي للوضع المتوقع بعد أغسطس ٢٠٠١ م هي سابقة إقالة رئيس قبل انتصاف مدته ومخاطر تولى السلطة لنصف مدة، ومخاطر الاعتماد على ثقة ودعم أشخاص في مكانة أمين رئيس، والحاجة إلى مساندة جولكار أيضًا في تكوين ائتلاف قوى يحميها من الطرح بعدم الثقة مجددًا في البرلمان، خاصة لعدم إمكانية الوصول إلى حلول عملية وناجعة للمشاكل الاقتصادية في ظل هذه الظروف.

ولهذا فهي تفضل اللجوء إلى الوسائل والإجراءات الدستورية لعزل الرئيس وليس الأخذ بنموذج الفليين، خاصة بعد تغيير أمين رئيس لموقفه استنادًا إلى فتوى العلماء بجواز تولى المرأة ولاية الأمر إذا كانت هناك ضرورة لذلك.

وهكذا، فإن الاحتمالات الواردة كانت:

أولاً: أن البرلمان سوف ينتقد مدى استحابة الرئيس للمذكرتين الأولى والثانية، وتتم الدعوة إلى عقد جلسة خاصة للمجلس الاستشاري، في أول أغسطس ٢٠٠١ م، فإذا استمرت القوى السياسية على مواقفها الحالية فإن الرئيس سوف يُقال أو تُحلّ محله ميحاواتي، مع ملاحظة أن قرارات المجلس في كل مرحلة من مراحل التويخ يكفى أن تصدر بالأغلبية البسيطة، لكن هناك اتفاق غير رسمي بين النخبة السياسية على ضرورة أخذ القرارات المهمة بالإجماع أو بدرجة قريبة منه، ومن ثمّ زيادة الضغوط على السياسيين للبحث عن حل توفيقى للأزمة.

ثانيًا: وهو الاقتراح المقدم من أعضاء المجلس الاستشاري بأحد بدليلين: تعيين نائب الرئيس بصلاحيات تنفيذية كاملة، وترك الرئيس كرئيس اسمي للدولة، وأنه من الممكن أن يكون هذا محلاً لتعديل دستوري لاحق، أو أن يعلن واحد عدم صلاحيته الصحية لمباشرة مهام منصبه، وأن يفوض اختصاصاته الرئاسية إلى النائب طبقاً لقرار يصدر عن البرلمان. وإن كان من غير المقبول أن يقبل واحد بأى منهما، إلا إذا شعر بالعجز عن حسم الأمور لصالحه في المرحلة القادمة.

ثالثًا: أن يسعى الرئيس إلى إعادة بناء قاعدة ثقة من جديد داخل البرلمان بدءاً بالتحالف مع حزب النضال القومي والعسكريين ثم جولكار، وإن كان واحد يفضل ضم أحزاب المحور الإسلامي ككل أو الحزب الأكبر داخلها وهو PPP. لكن حتى لو تم تشكيل هذه الوزارة على هذا النحو، فلا يوجد ما

يضمن ولاء وتصويت أعضاء تلك الأحزاب داخل البرلمان، ويمثل دعم ميجاواتى - أو على الأقل عدم معارضتها - عنصر إنجاح لهذا البديل بناء على أنها ما زالت غير راغبة في التحدى الكامل للرئيس. لكن علينا ملاحظة ظهور جيل جديد من الشباب، الذى يسعى إلى تكوين ائتلاف محافظ، وينتمى أعضاؤه إلى أحزاب شتى، ففى أيام سوهارتو كانت هناك مجموعة بقيادة أكبر تانيونج داخل جولاكار تعارضه وتنادى بالإصلاح والتغيير، وكانوا يواجهون خطر الطرد، لكن الخوف من استبعاد الحزب من الانتخابات جعل هذه المجموعة هى التى تسود فى النهاية عن طريق اتباع سياسات ائتلافية، وقطع العلاقات مع المؤسسة العسكرية والإدارية، والحديث كثيرًا عن حكم القانون، وبناء الروابط مع النخبة الرأسمالية.

ولعلّ العضو الأكثر نشاطاً داخل جولاكار هو قمر الدين عدى الذى لا يتجاوز ٣٥ سنة، وأحد القيادات الطلابية السابقة فى الاتحاد الإسلامى للطلبة HMI، وعلى وجه التقريب، فإن أكثر من نصف أعضاء البرلمان الحالى كانوا أعضاء فى الاتحاد الإسلامى للطلبة، ومنهم أكبر تانيونج. وكذلك وراء حزب ميجاواتى، مجموعات أخرى، أهمها مجموعة عرفان بانجورو، وذولفان لندان، والأخير آجى عاش طويلاً فى جاكرتا، وكان زعيمًا للاتحاد الإسلامى للطلبة فى الثمانينيات، وهو الذى ساهم فى جمع ميجاواتى وتانيونج على مائدة واحدة، لدراسة تفاصيل الائتلاف بينهما. ويلاحظ أن هذه المجموعة اجتمعت منذ مايو ٢٠٠٠م، وأن قمر الدين قدّم بعدها عريضة موقعًا عليها من (٢٧٧) عضوًا من أعضاء البرلمان، يمثلون تقريبًا معظم الأحزاب، يطالب فيها المجلس بمساءلة الرئيس عن قراره بإقالة وزيرين فى أبريل الماضى، ثم تقدّم بعريضة أخرى لمسأله عن بولوغ، وتم تشكيل لجنة البانروس التى كان قمر الدين عضوًا بها.

وفى أواخر نوفمبر، رفع قمر الدين مذكرة أخرى لتوبيخ الرئيس، وكان لندان هو المتحدث الرسمى باسم مجموعة قمر الدين، وصرّح بأن الرئيس يشجّع الانفصالية، عن طريق السماح لعلم بابوا بالارتفاع إلى جانب علم إندونيسيا، ثم كان للمجموعة الدور الأكبر فى صياغة مذكرتى التوبيخ اللاحقتين، الأمر الذى يكشف عن ظهور نخبة سياسية جديدة داخل الحياة السياسية الإندونيسية تتجاوز الأحزاب القائمة، وتسعى إلى التواصل فيما بينها، وتستطيع أن تفرض آراءها وقراراتها التى سيكون لها أبلغ الأثر فى جلسة المجلس الاستشارى المتوقعة فى أغسطس ٢٠٠١م.

لكن المخاوف قد تأتى من اضطرابات الشوارع، التى شاهدناها فى شرقى جاوة وداخل جاكرتا، والتى يمكن أن تمتد إلى غيرها من المناطق، فإذا ساءت الأمور يمكن توقع حل رابع وأخير، حيث يتم تعديل الدستور وتحل ميجاواتى على نمط استرادا الفلبين. وبالرغم من أن القوات المسلحة ليست فى موقع القيام بانقلاب عسكري، فإنها ما زالت تلعب دورًا مهمًا فى هذا السيناريو.

هوامش الدراسة:

(١) انظر في ممالك إندونيسيا

Encyclopædia Islamica, Art.: Aceh- Bohar- Indonesia-Malucca-Papua-Sumatra-Gaoa.
(2) Robert Cribb , Democracy , Self-Determination and The Indonesian Revolution , in Jane Drakord , John Logge (eds.) , Indonesian Independence Fifty Years On 1945-1995 , (Clayton: Monash Asian Institute , 1996, P.P. 22 et seq.
B.Dahrn, Sukarno and The Struggle of Indonesian Independence, (Ithaca: Cornell Univ. Press , 1969).

وانظر فيما يتعلق بالنقاط المفصلة في تاريخ إندونيسيا:

Harry Aveling (ed.) The Development of Indonesian Society: From The Coming of Islam to The Present Day , (New York: St.Martin Press, 1980.)
Harry Benda , The Crescent and The Rising Sun: Indonesian Islam Under Japanese Occupation 1942-1945, (The Hague: W.Van Hoeve , 1958).
Reinhard Schultze, A modern History of The Islamic World, (London: Tauris , 2000 , P.P. 118-121).
B.J. Boland , The Struggle of Islam in Modern Indonesia , (The Hague: Martin's Nijhoff , 1982).
Bernard Dahrn , History of Indonesia in The Twentieth Century ,(New York: Praeger , 1971).

^٢ لمزيد من التفاصيل انظر:

Bendict Anderson , Old State , New Society: Indonesia's New Order in comparative Historical Perspective , **Journal of Asian studies**, Vol.42/3 , May 1983 , P.P. 477-496.
Harold Crouch , Military - civilian Relations in Indonesia in The Late Soeharto Era , in Viberto Solochon (ed.) , The Military , The State and Development in Asian and The Pacific , Boulder , Colorado , 1991 , P.P. 61-66.

^٤ اختاره سوهارتو نائباً له في عام ١٩٩٨، لكنه اضطر للاستقالة فاختاره المجلس الاستشاري ليكمل المدة الباقية من حكم سوهارتو وحتى عام ٢٠٠٣، ثم اضطر إلى تقديم موعد الانتخابات إلى عام ١٩٩٩ تحت الضغوط الشعبية المطالبة بالتغيير، ووضع مجموعة من الإجراءات التي كفلت خروج الانتخابات بهذه الصورة الديمقراطية من إطلاق الحريات السياسية، وعدم الحجر على الأنشطة الحزبية والسماح لـ٤٨ حزباً بالتقدم للانتخابات، والأهم من ذلك، التعديلات التي أدخلت على وضع المجلس الاستشاري الأعلى، وقصر فترة تولي الرئاسة على مدة واحدة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، وتشكيل لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات.

^٥ فرغم أن حزب النضال القومي حظي بأكثر عدد من المقاعد داخل المجلس الاستشاري، ورغم سعي ميجاواي للرئاسة، لكن الاتجاهات الإسلامية عارضتها ممثلة في حزب النهضة القومية PKB المعتمد على "تحضة العلماء" وأحزاب الوسط بقيادة أمين رئيس (والذي شغل منصب رئيس المجلس الاستشاري أيضاً)، وأهمها حزبي PPP و PAN المعتمدة على منظمة "المحمدية"، فضلاً عن جناح جولدكار داخل البرلمان، فحصل جوس دور (وهو لقب عبد الرحمن واحد ومعناه ابن الشيخ) على أصوات ٣٧٣ مقابل ٣١٣ لميجاواي، وسعيًا إلى نوع من التوفيق بين اتجاهات المجلس الاستشاري تمت تسمية ميجاواي نائباً للرئيس.

ICG, Indonesia's Crisis , 31May 2000, <http://www.intl-crisis-group.org.html>.

^٦ انظر على سبيل المثال:

Bernard Estrade, Fragmenting Indonesia: A Nation's Survival in Doubt, **World Policy Journal**, Fall 1998, Vol.15/3 , P.P.78-86.
James Cotton, The Emergence of Independent East Timor: National and Regional Challenges, **Contemporary Southeast Asia** , April2000, Vol.22/1 , P.P. 1-23.
Robert Cribb, Not The Next Yugoslavia: Prospects for The Disintegration of Indonesia, **Australian Journal of International Affairs**, Vol.53/2 , July1999 , P.P. 189-198.

Ann Booth, Can Indonesia survive as a Unitary State? , **Indonesia Circle**, Vol.58, April 2000 , P.P. 32-47.

Donald K. Emerson, Will Indonesia Survive? **Foreign Affairs**, Vol. 74/3, May 2000, P.P. 95-107.

Julian Evans, Indonesia's Next East Timor? , **New Statesman**, Vol.129/4454, Oct.2000, P.P. 33-36.

⁷Samantha Ravish , Eyeing Indonesia Through The Lens of Aceh , **Washington Quarterly** , Vol.23/3 , Summer 2000, P.P. 7-21.

وهو مقال مهم من زاوية اعتبار أن آجه هي باروميتر لما سوف يحدث في إندونيسيا في العقد القادم، وأنه إذا نجحت الإصلاحات في آجه فسوف تنجح في أي مكان آخر داخل إندونيسيا، وأن النظر إلى مستقبل إندونيسيا من خلال آجه ليس فقط يبرهان على الترابط الحيوي للمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والدولية، وإنما أيضاً الحاجة إلى التقويم الهيكلي والنظامي وكيف أن مختلف الوحدات المكونة للدولة تحتاج إلى حلول وبدائل متنوعة.

⁸ بل ورفعت الأمر إلى محكمة العدل الدولية عام ١٩٩١، والمعروفة بقضية Timor Gap Treaty ضد أستراليا، والتي قضت فيها بعدم الاختصاص.

ICJ, 1991 , Timor Gap Treaty (Portugal Vs Australia).

⁹ بل ورفعت الأمر إلى محكمة العدل الدولية عام ١٩٩١، والمعروفة بقضية Timor Gap Treaty ضد أستراليا، والتي قضت فيها بعدم الاختصاص.

ICJ, 1991 , Timor Gap Treaty (Portugal Vs Australia).

¹⁰ Ann Booth, Op.Cit., , P.P. 32-47.

Donald K. Emerson, Op.Cit., P.P. 95-107.

¹¹ من أهم الدراسات التي عنيت بآجه وأنها المرشح الثاني للانفصال بعد تيمور الشرقية:

Karin D.Crow , Aceh: The Special Territory in North Sumatra : A Self- Fulfilling Promise , **Journal of Muslim Minority Affairs** , Vol.20/1 April 2000 , P.P. 91-104.

Lukman Thaib, Aceh's Case, **Journal of Muslim Minority Affairs** , Vol.20/1 , Ap.2000 , P.P. 105-110.

Donald Emerson , Op.Cit., P.P. 97 et seq.

حيث التركيز على أن الهوية الإسلامية لآجة ومواردها الطبيعية تجعلها أقرب إلى الانفصال، وأنه لا توجد قيادات أصلب عوداً ومناهضة لنفوذ جاكرتا من زعيم حركة آجة الحرة حسن دي تيرو الذي يدعو إلى التحرر من استعمار جاوة، ويعتبر نفسه الرئيس رقم ٤١ لدولة آجة، وأن إندونيسيا قومية ودولة ناشئة حديثة وأنه هو ذاته أكبر في السن من إندونيسيا، حيث كان يبلغ ١٥ سنة عندما أعلن سوكارنو قيام الدولة عام ١٩٤٥.

وهي أمور لا يجوز أن تؤخذ على علاقتها لأن شعب آجة قد تجاوز بكثير طموحات تيرو المنفي في السويد، والذي لم يعد له تأثير داخلي خاصة مع ظهور منظمات غير حكومية تمثل فئات اجتماعية مختلفة للطلاب والمرأة واتحادات الأعمال والتي لها مصلحة في السلام والعدالة والاستقرار، فضلاً عن أن العامل الديني لا يقودها إلى الانفصال، فهي ولاية مسلمة ضمن وسط مسلم على عكس تيمور الشرقية، ومن ثم فإن استقلالها يحولها إلى مجرد أقلية في بحر متلاطم في جنوب شرقي آسيا.

¹² Andrew Tam , Armed Muslim Separatist Rebellion in Southeast Asia: Persistence , Prospects and Implications , **Studies in Conflict & Terrorism** , Vol.23/4 , Oct-Dec.2000 , P.P. 267-288.

Lukman Thaib, The Roots of Acehenese Struggle , Bangi: Department of Political Science- Universiti Kebangsaan , Malaysia , 1998 , P.P. 154 et seq.

¹³ Nazaruddin Sjamsuddin, The Republican Revolt: A study of The Acehse Rebellion, Singapore: Institute of Southeast Asia Studies , 1999, P.P. 13 et seq.

S.Soebadi , Kartosuwiryo and The Darul Islam Rebellion in Indonesia , Journal of Southeast Asian Studies , Vol.14/1 , March 1983 , P.P. 109-133.

¹⁴Julian Evans , Op.Cit., P.P. 34 et seq.

¹⁵Ralph R. Premdas , The Organsi Papua Merdeka in Irian Jaya , Continuity and Change in Papua New Guinea , **Asian Survey** , Vol.25/10 , Oct.1985 , P.P. 1055-1076.

Sam Blay , Why West Papua Deserves Another Chance? , Inside Indonesia , No.61 , Mar.2000

Julian Evans , Op.Cit., P.35.

Bernard Emerson , Op.Cit., P.P. 105 et seq.

¹⁶ICG, Indonesia: Overcoming Murder and Chaos in Maluku , 19Feb.2000, ([Http://www.intl-crisis-group.org.html](http://www.intl-crisis-group.org.html))

¹⁷ مع ملاحظة أن هذا المجلس كان مكوناً من برلمان عام ١٩٩٧، والذي كان لحزب جو لكار فيه ٣٢٥ مقعداً، ولحزب PPP ٨٩ مقعداً، و٧٥ لتمثيل المؤسسة العسكرية.

¹⁸A santoso , Government and Constitution: The Case of The 1945 Constitution in Indonesia , in C.Sison (ed.) , Constitutional and Legal Systems of ASEAN Countries , Academy of Asian Law & Jurisprudence , Univ. of The Philippines , Quezon City , 1990 , P.P. 123-145.

M.Shugart , J.Carey , Presidents and Assemblies , Constitutional Design and Electoral Dynamics , New York: Cambridge Univ. Press, 1992 , P.P. 34 et seq.

¹⁹R.William Liddle , Indonesia in 2000 , **Asian Survey** , Vol.41/1 , Jan.2001 , P.P. 208 - 212.

²⁰ حيث كانت بداية الصدام مع إقالة حمزة حاز في نوفمبر ١٩٩٩ بعد مرور شهر واحد وهو أحد قادة حزب PPP، ولم يتم استشارة الحزب قبل الإقالة، وهو ما تكرر مع إقالة لقمان ساكردى وزير الصناعة (حزب PDI-P)، ويوسف كالا وزير التجارة (حزب جولكار) في إبريل ٢٠٠٠، وقيام عاصفة من الاحتجاجات وطلب ٣٣٢ من أعضاء البرلمان مشول عبد الرحمن واحد أمامهم لتوضيح أسباب الإقالة، وهو ما حدث في ٢ يوليو وإن رفض الرئيس الإجابة على أسئلة الأعضاء مكتفياً بالقول بأنه قد أرسل مذكرة لرئيس البرلمان بهذا الموضوع وأنه لم يعد مسؤولاً أمام المجلس بعد، ثم أتبعها بما يعرف بانقلاب القصر وأخرج عدداً كبيراً من قادة الأحزاب التي ناصرته في الانتخابات من الحكومات المتعاقبة.

R.Liddle , Op.Cit., P.209.

International Crisis Group, Indonesia's Crisis: Chronic but Not Acute , 31May 2000, ([Http://www.intl-crisis-group.org.html](http://www.intl-crisis-group.org.html).)

²¹ فقد شارك في انتخابات عام ١٩٥٥ أكثر من ٢٨ حزياً، حصل منها الحزب القومي على ٢٢,٣% من الأصوات (٥٧ مقعداً)، ومجلس شورى مسلمي إندونيسيا على ٢٠,٩% (٥٧ مقعداً)، ونخبة العلماء على ١٨,٤% (٤٥ مقعداً)، والحزب الشيوعي الإندونيسي على ١٦,٤% (٣٩ مقعداً). ويلاحظ أن الفترة من عام ١٩٤٥-١٩٤٩ شهدت أربع حكومات بمعدل (١٠,٦) أشهر لكل وزارة، وأن الفترة من عام ١٩٥٠-١٩٥٧ شهدت ست وزارات بمعدل ١٢,٤ شهراً لكل منها، ولهذا أعلن سوكارنو في مارس ١٩٥٧ قانون الطوارئ وتأسست الديمقراطية الموجهة في يوليو ١٩٥٩ وألغيت الجمعية التأسيسية وعاد العمل بدستور عام ١٩٤٥، ثم حل البرلمان لعدم موافقته على الميزانية وبذلك انتهت تجربة إندونيسيا الأولى مع الديمقراطية الدستورية.

²² وهو أمر منتقد لسبق أخذ سوهارتو بهذه الفكرة عام ١٩٧٣؛ حيث أجبر أحزاب المعارضة التسعة على الانضمام إلى تكتلين، فانضمت أربعة أحزاب إسلامية إلى حزب PPP، وانضمت خمسة أحزاب علمانية إلى PDI، واستمر جو لكار هو حزب السلطة الذي يجوز ما بين ٦٠-٧٠% من عدد الأصوات، وهو الأمر الذي حد من فاعلية الأحزاب وانضغلت بخلافاتها الخاصة داخل كل تكتل منها.

^{٢٣} انظر في الدور المزدوج Dwifungsi للمؤسسة العسكرية:

Rebecca L. Schiff , Conception of Civil-Military Relations and Democracy , in David Mares (ed) , Civil-Military Relations: Building Democracy and Regional Security in Latin America , Southeast Asia and Central Europe , Boulder: Westview Press , 1999, P.P. 18 et seq.

Singh Bilveer , Dwifungsi ABRI: The Dual Function of The Indonesian Armed Forces , Singapore: Institute of International Affairs , 1995 , P.P. 21-37.

^{٢٤} انظر في التوجه الجديد للمؤسسة العسكرية واحتمالات التزامها به في:

Singh Bilveer , Civil-Military Relations in Democratizing Indonesia: Change Armistid Continuity **Armed Forces & Society** , Vol.26/4 , Summer 2000 , P.P. 607-633.

^{٢٥} ICG, Indonesia's Crisis , ([Http://www.intl-crisis-group.org.html](http://www.intl-crisis-group.org.html))

^{٢٦} حيث أعلن الجنرال Sutarto قائد الجيش رداً على إشاعة أن واحد يعتزم حل البرلمان: إننا حقيقة لا نريده أن يفعل ذلك، ونحن ليس لدينا الحق في إيقافه، لكننا لا نريده أن يفعل ذلك.

^{٢٧} ICG, Indonesia's Crisis, ([Http://www.intl-crisis-group.org.html](http://www.intl-crisis-group.org.html).)

^{٢٨} وفي أكتوبر ١٩٩٩ اختار واحد "رئيس رشيد" أحد خبراء الحكم المحلي وزيراً للذاتية الإقليمية، ثم وزيراً للدخالية في أغسطس ٢٠٠٠

للإشراف على تطبيق برنامج عدم المركزية الذي بدأ في يناير ٢٠٠١، لكن الرئيس غير قراره وأبعد رشيد إلى وزارة ليس لها علاقة باللامركزية، ولم تكن دوافع عبد الرحمن واضحة وراء التغيير لكن الانطباع الذي ساد بعدها هو أنه قرر تأجيل تطبيق البرنامج برمه.

R.Liddle , Op.Cit., P. P. 216 et seq.

^{٢٩} ففي منتصف عام ١٩٩٩ لعب مركز هنري دومون (مركز الحوار الحضاري وهو منظمة غير حكومية مقرها سويسرا) دور الوساطة بين الطرفين، والتي انتهت في ١٢ مايو ٢٠٠٠ بتوقيع سفير إندونيسيا في برن عن الحكومة ود.زيني عبد الله عن الحركة لهدنة لأسباب إنسانية لمدة ثلاثة شهور تحت اسم The Joint Understanding on Humanitarian Pause in Aceh نصّت على إيصال المعونات الإنسانية لشعب آجة الذي تأثر بالموقف الحالي وتشجيع إجراءات بناء الثقة نحو حل سلمي للموقف وتشكيل لجان مشتركة وفرق للمراقبة، وإن جمدت نشاطها في نوفمبر ٢٠٠٠.

Bernard Estrade , Op.Cit., P.P. 79 et seq.

مع ضرورة ملاحظة أن التطورات الراهنة قد تجاوزت الحركات الانفصالية هناك ولم تعد منظمة تحرير آجة تعبر عن قطاعات كبيرة من المجتمع، خاصة بعد مشاركة قادة آجة في الأحزاب الرئيسية مثل غزال عباس أو تعيين حزب الله سعد القائد المحلي لحزب الوسط الإسلامي وزيراً لحقوق الإنسان، وأن المجموعات الاجتماعية المؤثرة هناك تميل إلى التوفيق بحيث تستمر آجة ضمن إندونيسيا.

^{٣٠} انظر فيما يتعلق بتفاصيل الإصلاح الاقتصادي تقرير:

ICG , Bad Debt: The Politics of Financial Reform in Indonesia , 13 March 2001 [Http://www.intl-crisis-group.org.html](http://www.intl-crisis-group.org.html)

^{٣١} Anthony Smith , Indonesia's Foreign Policy Under Abdurrahman Wahid: Radical or Status Quo State? **Contemporary Southeast Asia** , Vol.22/2 , Dec.2000 , P.P. 498-527.

^{٣٢} Anthony Smith, Indonesia's Role in ASEAN: The End of Leadership?, **Contemporary Southeast Asia** , Vol.21/2 , Aug.1999, P.P. 238-260.

Alan Dupont , ASEAN's Response to The East Timor Crisis , **Australian Journal of International Affairs**, Vol.45/2, July 2000 , P.P. 163-170.

Anthony Smith , Op.Cit., P.P. 504 et seq.

^{٣٣} وبالطبع لا ننسى أن عبد الرحمن قد زار إسرائيل عام ١٩٩٤، ودعا إلى الاعتراف الرسمي بها، الأمر الذي أثار استياء نخبة العلماء التي كان يرأسها وقتئذ، ثم كرر دعوته للاعتراف الرسمي بإسرائيل بعد توليه الرئاسة، وأن الغرض من هذا الاعتراف هو الانفتاح على

المجتمع التجاري والمالي الأمريكي، وأنه بالاعتراف يمكن لإندونيسيا أن تلعب دوراً أكبر لصالح دولة فلسطين، بل إنه تقابل مع شيمون بيريز وياسر عرفات في يوم واحد (١٤ أغسطس ٢٠٠٠) تعبيراً عن رغبته في لعب دور الوساطة بين الطرفين.^{٣٤} انظر على سبيل المثال:

Sharif Shuja , Australia's Role in East Timor , **Contemporary Review** , Sep.2000, Vol.277/1616 , P.P. 138-147.

William Maley , Australia and The East Timor Crisis: Some Critical Comments , **Australian Journal of International Affairs** , Vol.45/2, July 2000 , P.P. 151-162
Carol Bell , Op.Cit., P.P. 172-174.

³⁵Allan Patience, Re-Defining Australia's Middle -Power Status Following The East Timor Crisis , RSPS Seminar , Regional Strategic and Political Studies, May 2000.
Rezal Sukma , Indonesia's Bebas- Aktif Foreign Policy and The Security Agreement With Australia , **Australian Journal of International Affairs**, Vol.51/2 , 1997, P.P. 231-242.

³⁶ انظر التفاصيل في

ICG, Indonesia's Presidential Crisis, 21 Feb. 2001.

ICG, Indonesia's Presidential Crisis: The Second Round , 21 May 2001 , ([Http://www.intl-crisis-group.org.html](http://www.intl-crisis-group.org.html))

³⁷كانت البداية هي ادعاء أن تورط الرئيس في الفضائح محدود، وأنه كان بسبب الحاجة إلى الدعم المالي للولايات المضطربة خاصة آجه، حيث لجأ واحد إلى نائب بولوج (وكالة التغذية) من أجل مد آجة بالمنح، لكنه اضطر إلى إلغاء الطلب وتوجه إلى سلطان بروناي وحصل منه على منحة قدرها مليوناً دولار، وأنه لم يعد على معرفة بما حدث في بولوغ وعن توزيع ٣٥ مليون روبية على مجموعة من الأشخاص المقربين إليه.
ثم تقدم واحد بقائمة بالولايات والمناطق التي تلقت الدعم من منحة بروناي، لكن الرجل الذي أعطاه المال قدم قائمة مختلفة، ورأت اللجنة بناء على ذلك بأنه لا يوجد دليل قوي على أن واحد يكذب أو أنه أساء استخدام المال، وإن كان هناك شك معقول في ذلك.